الجمهورية الإسلامية الموريتانية

شرف - اخاء – عدل

وزارة الشؤون الإسلامية والتعليم الأصلي

إطار الإنفاق متوسط المدى 2019-2021

سبتمبر 2018

كلمة معالي وزير الشؤون الإسلامية والتعليم الأصلي

يشهد قطاع الشؤون الإسلامية والتعليم الأصلي نهضة قوية وإصلاحات جذرية على مختلف الصعد تمكينا لشرع الله وابرازا لقيمه السمحة والمعتدلة بعيدا عن التطرف والغلو والعنف. وفي هذا السياق تمت طباعة ونشر المصحف الشريف وترقية الاعلام الإسلامي وتيسير إقامة الشعائر من دعوة الي الله وصلاة وحج وصوم وغيرها.

مضيًا في هذا الاتجاه وسعيا لتعميق المكتسبات، يتنزل هذا الإطار المالي متوسط المدي للفترة 2019-2021 الذي يسعي الي تعبئة المزيد من الموارد، بما في ذلك الموارد الذاتية للدولة وكذلك الهبات المقدمة من طرف شركائنا في التنمية، وذلك لتحقيق أهداف خطة القطاع.

لا يسعني في هذا المقام الا ان أتقدم بجزيل الشكر للجنة التوجيه على ما بذلته من جهد وما تحملته من مصاعب في سبيل اعداد هذا التقرير على أحسن وجه.

والله ولي التوفيق

المحتويات

1.السياق العام: 4
1.1.السياق الدولي 4
2.1. السياق الوطني 4
2.تحليل وضعية القطاع 8
1.2. البنية التحتية للقطاع 8
2.2. الهيكلة الإدارية للقطاع 8
3.2. الموارد البشرية 9
4.2. المحاظر 12
4.2. التوجيه الإسلامي 13
5.2. الحج 14
6.2. المساجد 16
7.2. محاربة الأمية 18
8.2. الأوقاف 19
9.2. الوصاية على المؤسسات والمعاهد 20
10.2. مركز التكوين المهني للمحاظر 20
11.2. التعليم العالي الأصلي 20
1.11.2. جامعة العلوم الإسلامية بلعيون 21
2.11.2. المعهد العالي للدراسات والبحوث الإسلامية 22
3. أهم مشاكل القطاع 24
1.3. ضعف البنية التحتية للقطاع 24
2.3. ضعف الموارد المالية للقطاع 24
3.3. غياب نظام للمعلومات فعال للشؤون الإسلامية والتعليم الأصلي 24
4.3. ضعف الموارد البشرية للقطاع كما وكيفا 24
5.3.غياب مؤسسات للنشر والتوزيع 25
4. التوجهات الاستراتيجية 25
1.4. الأهداف 25
2.4. المحاور الاستراتيجية 25

3.4. البرامج 26
5.تطور الانفاق العمومي 2015-2017 29
الميزانية الكلية 29
كتلة الرواتب 31
السلع و الخدمات 31
الدعم والتحويلات 32
6.إطار الانفاق متوسط المدى 2019-2021 34
1.6. الفرضيات 34
2.6. إطار الانفاق متوسط المدى الاتجاهي 2019-2021 34
3.6. إطار الانفاق متوسط المدى مع التدخل 2019-2021 35
1.3.6. السياسات الجديدة والإصلاحات 35
برنامج الإدارة العمومية 35
برنامج الشؤون الإسلامية 36
برنامج التعليم النظامي الأصلي 37
برنامج التعليم المحظري والمهني ومحاربة الأمية 39
2.3.6. تقدير التكاليف 39
7.المتابعة والتقييم 41
الملحق: شكليات تحديد المشاريع 42

1.السياق العام:

1.1.السياق الدولي

1. يأتي اعداد إطار الانفاق متوسط المدي 2019-2021 لوزارة الشؤون الإسلامية والتعليم الأصلي في سياق دولي يمور بموجات العنف والكراهية وأعمال التطرف والعنف، سواء في ذلك من يتدثر بالدين، أي دين، لتحقيق أهداف وغايات إجرامية ومن يسلك أسلوب التهريب غير الشرعي وتجارة المخدرات واقتصاد الجريمة ليهز المؤسسات والبنيات السياسية والاجتماعية والاقتصادية في العديد من الدول ويروع الشعوب الامنة. ويتعرض المسلمون في العديد من بقاع العالم للكثير من الحملات المغرضة ومحاولة الصاق تهمة الإرهاب بهم وتصنيف قضاياهم العادلة في هذا السياق.
2. وفي مواجهة ذلك، تعمل الدول الإسلامية منتظمة في منظمة المؤتمر الإسلامي أو في الأمم المتحدة أو في منظمات إقليمية أخري أو بشكل منفرد على الذود عن الإسلام من خلال تقديم صورته الصحيحة الناصعة وما تحمله من تسامح وانصاف ورفق واعتدال ورحمة بين المسلمين أنفسهم وبينهم وبين باقي الشعوب من مختف الأديان والقوميات. كما تشارك في المجهود الدولي لمحاربة الإرهاب والتطرف فكريا وأمنيا وعسكريا وسياسيا.
3. على المستوى الاقتصادي، يتسم السياق الدولي باستمرار مظاهر الانتعاش وتزايد وتيرة النمو الاقتصادي رغم التباين الواسع بين الدول في هذا المضمار. حيث مازالت بعض الدول تعاني من مخلفات الأزمة المالية والاقتصادية التي عرفها العالم والتي أتت على ثروات طائلة وخلفت واقعا اقتصاديا صعبا للأفراد والمجتمعات في الدول المتقدمة والدول النامية على حد سواء، كما أن تزايد الكوارث البيئية وموجات الجفاف يكلف البشرية خسائر فادحة وتكاليف باهظة تؤثر بشكل مباشر على مستوى معيشة المواطنين في هذه الدول.

2.1. السياق الوطني

4. يأتي اعداد إطار الانفاق متوسط المدى 2019-2021 في سياق وطني حافل بالإصلاحات والإنجازات. حيث نظمت بلادنا استفتاء دستوريا في شهر أغشت سنة 2017 تمخض عنه تغيير العلم والنشيد الوطنيين وإلغاء غرفة مجلس الشيوخ وانشاء مجالس جهوية على مستوى الولايات. كما تم، في إطار تطبيق نتائج الحوار بين الأغلبية والمعارضة، تنصيب اللجنة المستقلة للانتخابات

وتنظيم انتخابات نيابية وجهوية وبلدية تعتبر الأكثر أهمية والأكبر زخما في مسار المسلسل الديموقراطي لبلادنا.

5. واستمرارا في سياستها الخارجية الهادفة الى تعزيز مكانة البلاد إقليميا وعالميا والرفع من مستوى حضورها الدبلوماسي، استضافت بلادنا لأول مرة وبنجاح القمة العربية سنة 2016 ثم تلاها هذا العام 2018 تنظيم قمة الاتحاد الافريقي الذي شهد الجميع بنجاحها وحسن تنظيمها.
6. أما على المستوى الاقتصادي والمالي، فتشير المؤشرات والمعطيات الإحصائية الى حصول تحسن ملموس في الظروف الماكرواقتصادية بفعل السياسات المتبعة والتحسن في أسعار المواد الأولية. وقد انعكس هذا التحسن على وتيرة النمو الاقتصادي الذي حقق تغيرا قدره 3.5% سنة 2017 ومن المتوقع أن يبقي في هذه الحدود سنة 2018. كما تم ضبط معدلات التضخم في حدود 2.7% وتقليص العجز في الحساب الجاري الى حدود 8% وتحقيق فائض في الرصيد الأساسي للميزانية خارج الهبات قدره +0.3 % من الناتج المحلي الإجمالي. كما تم تخفيض نسبة الدين الى الناتج المحلى الإجمالي لتصل الى 72%.
7. يتم اعداد هذ الإطار المالي كذلك في ظل العناية المتواصلة التي يحظى بها قطاع الشؤون الإسلامية رسميا وشعبيا. حيث تم التركيز على العناية بكتاب الله حفظا ونشرا وتوزيعا وتعظيم الشعائر من خلال احياء شهر رمضان بالدعوة الى الله محليا وخارجيا والعناية بالمساجد بنية وأئمة ورسالة، إضافة الى إنعاش المحاضرات والندوات وايفاد البعثات كما تم تنظيم عملية الحج في ظروف ملائمة ومريحة للحجيج سواء في موريتانيا أوفي البلاد المقدسة. وفي المجال العلمي، تتعزز جهود الترقية والدعم للتعليم الأصلي من خلال مد الجسور بين النظامين التربويين الأصلي والعصري وذلك عبر تطوير جامعة العلوم الإسلامية في لعيون والمعهد العالي للدراسات والبحوث الإسلامية والمعاهد الجهوية والأهلية وفتح المحاظر النموذجية. أما في مجال محاربة الأمية فقد اعتمد القطاع استراتيجية واضحة لمحاصرة هذه الظاهرة بشكل مدروس ومنهجي وفعال.
8. كما يتصدر قطاع الشؤون الإسلامية المجهود الوطني لتحصين المجتمع عامة والشباب خاصة من مخاطر العنف والتطرف وذلك من خلال ترسيخ المنهج الإسلامي الوسطي المعتدل. وقد مكنت الجهود في هذا المجال من اعتماد النموذج الموريتاني مثالا يحتذي في المنطقة في نجاعة المقاربة الفكرية في مكافحة الغلو والتطرف.
9. رغم هذا الدور الريادي لقطاع الشؤون الإسلامية والتعليم الأصلي والعناية الخاصة التي يوليها فخامة رئيس الجمهورية والحكومة لنشر الدين الإسلامي والعناية بمؤسساته، الا أن المخصصات

المالية للقطاع مازالت دون المستوى المأمول ولا ترقي لتطلعات القطاع لتنفيذ سياسة الحكومة الموكلة اليه. حيث تجد مصالح القطاع صعوبات عديدة في تنفيذ مهامها نظرا لعدم توفر الوسائل والامكانيات المادية الضرورية والموارد البشرية الكافية كما ونوعا وغياب الحوافز.

تحليل وضعية وزارة الشؤون الاسلامية والتعليم الأصلي

2.تحليل وضعية القطاع

10. يمثل هذا المحور المرحلة الأولى لإعداد إطار الانفاق متوسط المدى حيث يتم تحليل واقع القطاع بمختلف أبعاده ومكوناته والخروج بأهم المشاكل والعقبات التي سيتم العمل على حلها السنوات القادمة.

1.2. البنية التحتية للقطاع

11. يعاني قطاع الشؤون الإسلامية والتعليم الأصلي من نقص كبير على مستوى البينة التحتية سواء على المستوى المركزي أو المستوى الجهوي.
12. فعلى المستوى المركزي، لا يتناسب مبنى الوزارة مع مكانة القطاع ولا هيبة الدولة حيث يصعب فيه -ان لم يكن من المستحيل- تنظيم أي لقاء أو استقبال أي وفد زائر كما أن البناية متقادمة وغير امنة وضيقة لا تكفي للمصالح المركزية للقطاع وهو ما يؤدي الى زيادة الأعباء المتعلقة بالتأجير و عرقلة العمل الجماعي للمصالح وصعوبات تنقل الموظفين.
13. وعلى المستوى الجهوي، يعاني القطاع كذلك في معظم الولايات من غياب مقرات عمومية تابعة له وبالتالي يتم اللجوء الى التأجير على مستوى أغلب المقاطعات المركزية، أما في ما عدا ذلك فلا يوجد تمثيل اداري للقطاع. وهو ما يمثل تحديا حقيقيا في ظل تعزيز اللامركزية واعتماد المجالس الجهوية لما يتطلبه ذلك من مسؤولية ودور للقطاع في التمكين للدين الصحيح عقيدة ومذهبا والتصدي للأفكار الدخيلة على مجتمعنا ومحاربة الغلو والتطرف.
14. كما أن مؤسسات التعليم العالي الأصلي خاصة المعهد العالي للدراسات والبحوث الإسلامية وجامعة العلوم الإسلامية بلعيون تعاني هي الأخرى من نقص كبير في البنية التحتية الجامعية من مدرجات ومكتبات وقاعات للتدريس في الوقت الذي تتزايد فيه أعداد الطلبة سنويا مع التحسن الملحوظ في معدلات النجاح في الباكلوريا

2.2. الهيكلة الإدارية للقطاع

15. تتكون الهيكلة الإدارية للقطاع على غرار مختلف الوزارات من أربع مكونات:

-القمة الاستراتيجية وتتكون من الوزير وديوانه والأمين العام ويتولى هذا المستوي الأنشطة السياسية وبروتوكول الوزير وتنسيق أنشطة القطاع، كما يتولى المسؤولية النهائية في تحقيق النتائج أمام الحكومة والبرلمان بل وأمام المجتمع عموما. يتكون الديوان من ثمانية مكلفين بمهام وثمان مستشارين موزعين حسب اختصاصات مختلفة ومفتشية داخلية.

-المستوى الثاني ويتكون من البنية الفنية للقطاع وتتكون من ثماني إدارات مركزية يمكن توزيعها الى قسمين: الإدارات الداعمة مثل إدارة التخطيط والإدارة المالية وإدارة المؤسسات التي تتولى دعم الإدارات الميدانية مثل إدارة التوجيه الإسلامي وإدارة الحج وإدارة المساجد.

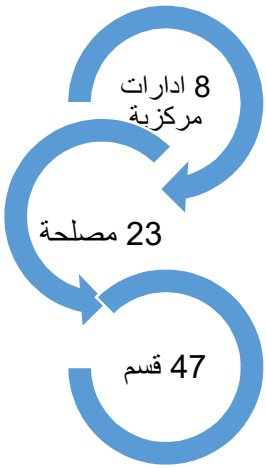

-المستوى الثالث ويتكون من المؤسسات العمومية العلمية والمهنية التابعة للقطاع مثل جامعة العلوم الإسلامية بلعيون والمعهد العالي للدراسات والبحوث الإسلامية والمؤسسة الوطنية للأوقاف ومركز التكوين المهني لخريجي المحاظر.

-المستوى الرابع: ويتكون من الإدارات الجهوية على مستوى الولايات والمصالح المحلية على مستوى كل مقاطعة. معظم هذه الإدارات لا تتوفر على الحد الأدنى من الإمكانيات للقيام بالمهام المنوطة بها (مقار، مكاتب، لوجستيك،...)

3.2. الموارد البشرية

16. تمثل الموارد البشرية اكتتابا وتطويرا تحديا حقيقيا لقطاع الشؤون الإسلامية والتعليم الأصلي، حيث تفتقد الى أسلاك في الوظيفة العمومية خاصة بها (أئمة، دعاة، شيوخ محاظر، ...) كما أنها لم تستفد من اكتتاب الإداريين والاحصائيين والمسيرين كما هي الحال مع القطاعات الاجتماعية (الصحة والتعليم). وبالتالي بقي القطاع في حالة اعتماد كامل على الإعارة من القطاعات الأخرى، اللهم إذا استثنينا الاكتتاب على مستوى المؤسسات العمومية كالجامعة والمعهد.

يصل عدد عمال الوزارة الى 248 موظفا من بينهم 151 على المستوى المركزي و97 على مستوى الإدارات الجهوية. تمثل النساء 45% من المجموع ويتركز وجودهن أساسا على مستوى رؤساء المصالح والأقسام وعمال الدعم.

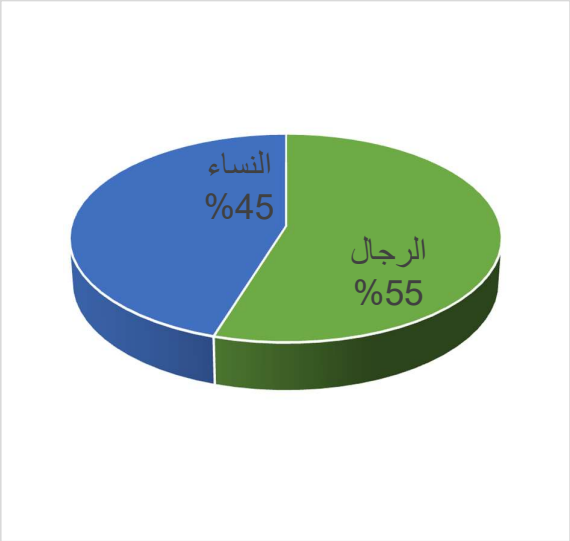

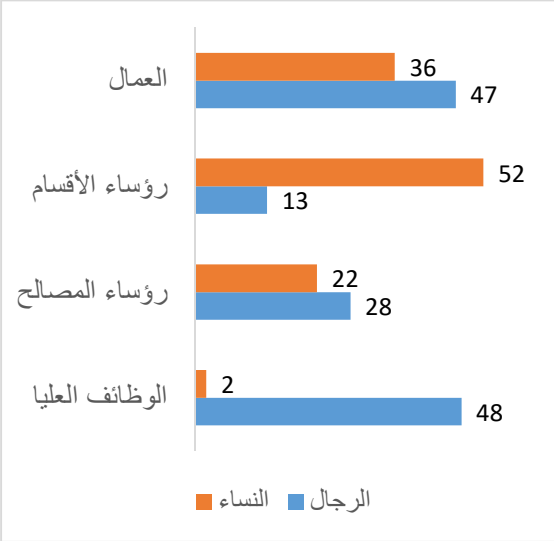

17. أما التوزيع حسب الأسلاك، فيظهر طغيان حضور العقدويين والعمال غير الدائمين يتلوهم الأساتذة والمعلمون، وهو ما يكشف عن هشاشة وعدم تخصص الموارد البشرية المتاحة سواء على المستوي الإداري أو مستوى التخصص في مجال عمل القطاع.

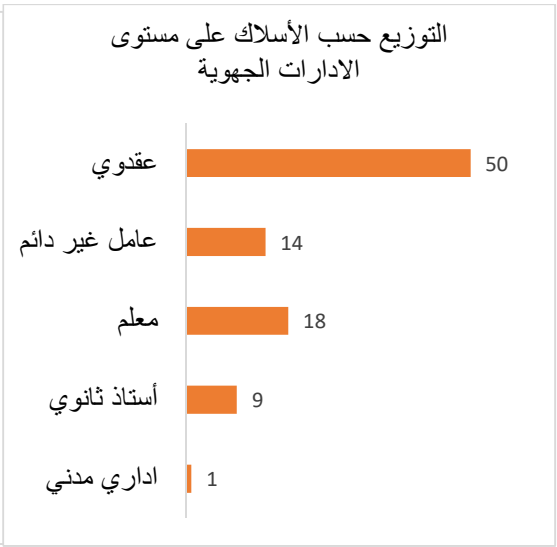

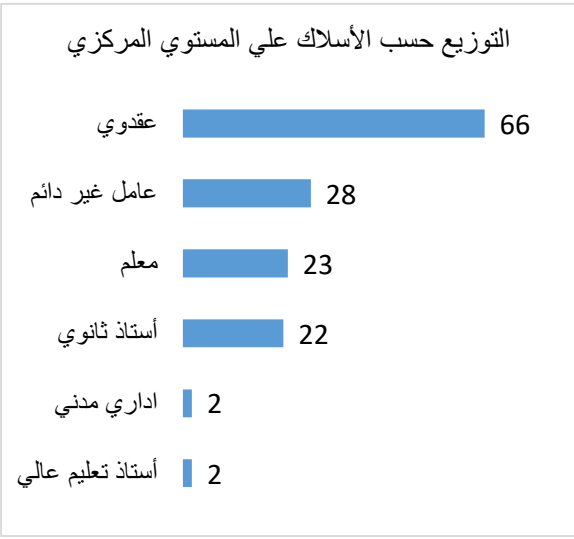

18. كما أن التوزيع حسب جهة العمل يظهر تركز العمال على مستوى مديرية الشؤون المالية وديوان الوزير وادارة المساجد والأمانة العامة. وهو ما يتطلب إعادة توزيع العمال وتحويل الفائض الى الإدارات ذات العجز.

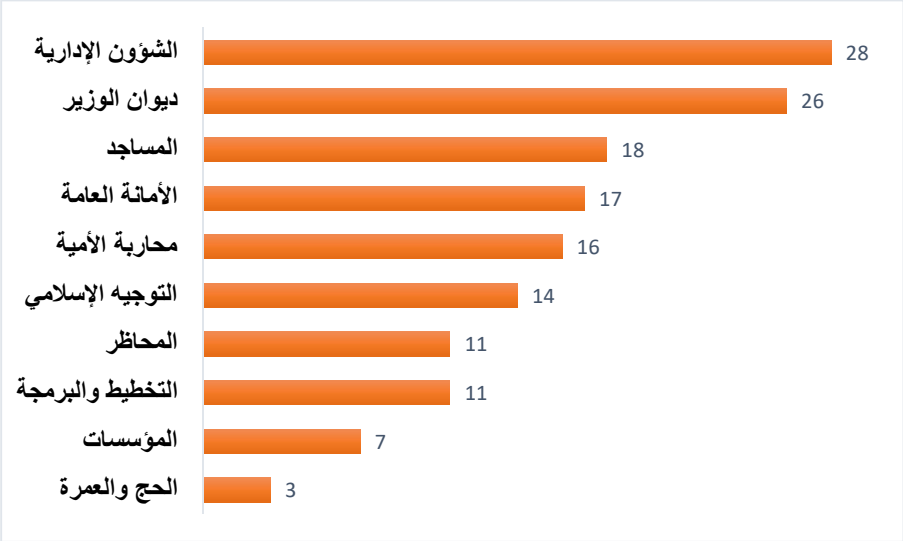

19. من جهة أخري، يظهر التوزيع حسب الولايات، تركز العمال في العاصمة (ولايات انواكشوط الثلاثة) بما يتجاوز 51% من مجموع العمال، حين تبقي مختلف الإدارات الجهوية في حالة عجز واضح في الموارد البشرية.

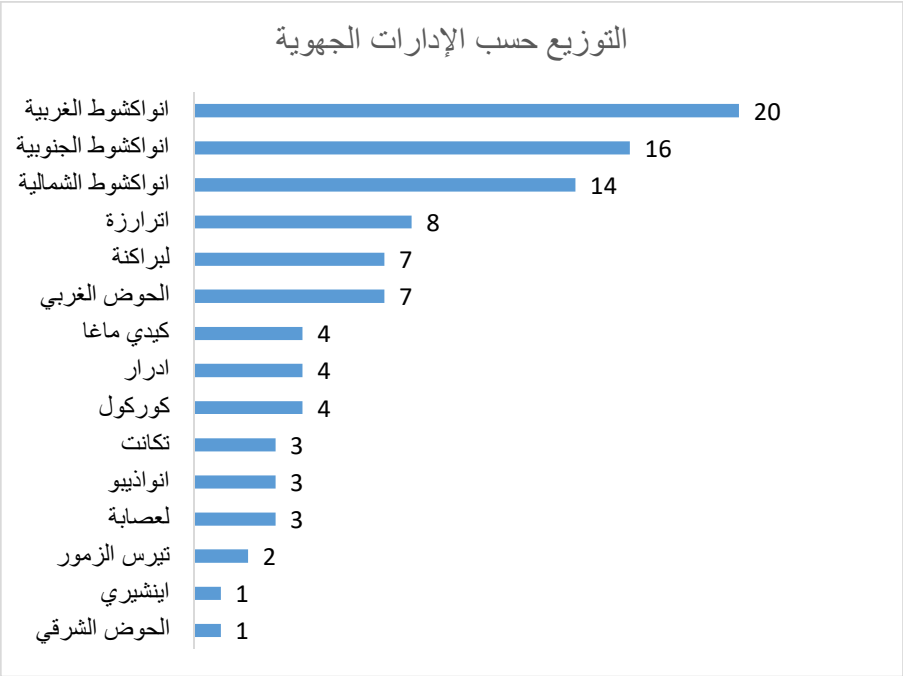

20. على العموم، يغلب على عمال القطاع الموظفون العقدويون والعمال غير الدائمين والمعلمون والأساتذة المعارون مع غياب شبه كامل لعمال الدعم. كما يبين التوزيع الجهوي للقطاع نقصا حادا في الموارد البشرية القادرة على تقديم رسالة القطاع بالشكل المطلوب، حيث ينعدم تمثيل القطاع في المقاطعات خارج المقاطعات المركزية كما هو مقرر في الهيكلة التنظيمية للوزارة.

21. كما يفتقد القطاع الي نظام حديث لتسيير المصادر البشرية من قبيل قواعد البيانات ومخططات التكوين المستمر والمخططات العضوية للعمل والمسار المهني ومراكز للتكوين في مجال اللغات والترجمة وضعف العلاوات والامتيازات الممنوحة لعمال القطاع بمختلف درجاتهم.

4.2. المحاظر

22. تجسد المحاظر الحياة العلمية والشرعية والثقافية للموريتانيين. وهي مصدر تميزهم واعتزازهم وفخرهم. كما أنها، الى جانب ذلك، تعتبر أنموذجا فريدا في جودة التعليم ومصداقيته. وتعمل الدولة اليوم على تطوير وتنظيم التعليم المحظري وضبط مناهجه وترتيب مقرراته والعمل على ادراج أساسيات العلوم ضمن مقرراته وتقديم كافة أشكال الدعم المادي والمعنوي لشيوخ المحاظر وطلابها حرصا على ضمان استمرار عطائها.

23. وتقوم المديرية المكلفة بالمحاظر وبالتعليم الأصلى بمتابعة ومعاينة المحاظر وتسديد الدعم الشهري للمحاظر وتحيين لوائح الاعانة السنوية للمحاظر.

24. وسعيا لتحقيق هذه الأهداف، قام القطاع بأول إحصاء للمحاظر سنة 2010 ورغم أهمية النتائج التي تم التوصل اليها، الا أنه أجري في ظل غياب الإطار القانوني المصنف للمحاظر. وهو ما استدركه القطاع سنة 2015 من خلال اصدار المقرر رقم 0287 بتاريخ 09 مارس 2015 والقاضي بإنشاء نظام أساسي للمحاظر.

25. بموجب هذا المقرر، تقسم مؤسسات التعليم الأصلي الي صنفين: محاظر ومدارس قرآنية:

أ- المحاظر

وتصنف الى ثلاث فئات:

- ✓ محاظر جامعة وهي التي تدرس فيها جميع العلوم (القران وعلومه، الحديث ومصطلحه، الفقه وأصوله، اللغة وآدابها، السيرة النبوية وغير ذلك مما يدرس في المحظرة الموريتانية). ويشترط فيها انتظام 60 طالبا أغلبهم من البالغين مع وجود مقر خاص يتوفر على كفالة محظرية، على أن يكون شيخ المحظرة، أيضا، عالما قادرا على تدريس العلوم المقررة في المحظرة،

- ✓ محاظر متخصصة وهي التي تختص بتدريس القران وعلومه الى مرحلة الحصول على السند، أو الحديث ومصطلحه، أو الفقه وأصوله أو اللغة وآدابها. يشترط فيها انتظام 40 طالبا على الأقل ووجود مقر خاص لتدريس الطلاب، إضافة الى تمكن شيخ المحظرة في تدريس المادة موضوع التخصص،
- ✓ محاظر أولية وهي التي تدرس القرآن الكريم ومبادئ الفقه واللغة. يجب ألا يقل طلابها عن ال20 وأن يكون لها مقر خاص بالتدريس وأن يكون شيخها ملما بالرسم ومبادئ الفقه واللغة والنحو دون أن يكون ملزما بالحصول علي السند في القرآن الكريم.

ب- مدارس قرآنية وهي المدارس التي لا تستجيب للشروط السابقة المصنفة للمحاظر، لكنها قد تتطور لتصبح محظرة.

26. بيد أن هذا المقرر يعتمد بوضوح، كما تظهر ذلك معايير التقسيم، على المعيار الاحصائي أكثر من المعيار النوعي. وهو ما يحتاج الي إعادة النظر في ظل مراجعة شاملة لإصلاح القطاع تشمل الي جانب ذلك الإطار القانوني المعادل لمخرجات المحاظر ونظام المعلومات وتحديث البرامج وتعزيز المتابعة والتقييم.

27. توازيا مع ذلك وفي ظل المجهود الوطني للقضاء على اثار الاسترقاق، تم تأسيس محاظر نموذجية سنة 2015 لصالح المجموعات الأقل حظا (مقرر رقم 2015/898). وهي تستهدف الأطفال في الفئة العمرية من 6 الى 12 سنة. حيث يستفيدون من منحة شهرية قدرها 1000 أوقية جديدة كما يحصل شيوخ هذه المحاظر على 10000 أوقية جديدة شهرياً.

28. ورغم نجاح التجربة الى حد بعيد، الا أن غياب بنية تربوية متكاملة (معاهد متوسطة، اعداديات للعلوم الشرعية) يهدد بشكل كبير مستقبل هذه التجربة في ظل غياب تصور واضح لما سيؤول اليه حال خريجي هذه المحاظر النموذجية.

4.2. التوجيه الإسلامي

29. تتولى إدارة التوجيه الإسلامي التوجيه والإرشاد والعمل الإسلامي وذلك من خلال مسابقات حفظ القران الكريم والندوات والمحاضرات والسهرات واحياء المواسم وايفاد الدعاة ونشر قيم الإسلام السمحة.

30.من أهم الأنشطة التي تم القيام بها:

- اعتماد قانون ينظم مسابقات حفظ وتجويد القران الكريم، يحدد معايير موضوعية وشفافة للاختيار

- تنويع واثراء الارشاد والتوجيه خلال شهر رمضان المبارك من خلال تنظيم الندوات والسهرات والبرامج بالتعاون مع التلفزة والإذاعة وعلى مستوي جريدة الشعب.
- اجراء دورات تكوينية للقراء لتوجيههم وتأهيلهم للمشاركة في المسابقات الدولية
- استحداث مسابقة رئيس الجمهورية لحفظ القرآن الكريم وتنظيمها حتى الان للمرة الثالثة على التوالي. تشارك في هذه المسابقة دول الجوار من المغرب العربي وافريقيا جنوب الصحراء.
- تنظيم المسابقة الوطنية المؤهلة للمسابقات الدولية للقران الكريم وضبطها من خلال نظام داخلي شفاف واختيار لجان تحكيم من الأكفاء في المجال.
- مراقبة الأهلة لضبط الشعائر على طول العام وتشكيل لجان مقاطعية لذلك، إضافة الى استخدام رسائل الهاتف النصية. في هذا المجال تمت إعادة تشكيل لجنة مراقبة الأهلة سنة 2015 حيث ضمت لأول مرة باحثين في الرياضيات والفلك لديهم أبحاث في الميدان وهو ما أدى الى ضبط مواعيد الأعياد واختفاء ظاهرة الاختلاف حولها.
- الاعتناء بالقران الكريم وأهله من خلال طباعة المصحف الشريف
- تنظيم الاحياء الرمضاني على مستوي الولايات بالاستعانة بالعلماء والأئمة والمرشدين على المستوى المحلى بعد أن كان يعتمد في الأساس على تسيير بعثات انطلاقا من العاصمة.
- تحسين ظروف الدعاة وتيسير مهمتهم وزيادة عددهم بالتعاون مع الدول المعنية.
- تنظيم المسابقات الرمضانية وتوزيع الجوائز على المتفوقين
- تنظيم مسابقة اختيار أحسن بحث في السيرة النبوية سعيا لمحاربة الغلو والتطرف والعودة الي جادة الصواب ومنهج الرسول صلى الله عليه وسلم. يتم تكريم الثلاثة الأوائل بجوائز نقدية
- طباعة الامساكية على المستوى الوطني وتوزيعها منذ سنة 2015 حيث تم اجراء تقويم هجري شامل على مدار العام وامساكية رمضان بالخصوص على كامل التراب الوطني بعدما كانت مقتصرة على مدينة انواكشوط وما جاورها.
- تقديم دروس ومواعظ لنزلاء السجون

5.2. الحج

31. يعتبر الحج ملفا حساسا داخليا وخارجيا. فعلى المستوى الداخلي كان تنظيم هذه الشعيرة الى وقت قريب ممركزا في العاصمة انواكشوط ويجري في ظروف صعبة وفي فترة زمنية قصيرة وبأسلوب تقليدي على مستوى القرعة والإجراءات والتنقل إضافة الى استغلال رحلات الحج لأغراض التجارة. وهو الى جانب ذلك يفتقد للإطار المؤسسي المستمر الذي يضمن المتابعة والتقييم وضبط الأرشيف. وقد

أصبح تنظيم الحج أكثر صعوبة مع زيادة العرض عن الطلب منذ سنة 2010. أما على المستوى الخارجي، فقد كان التنظيم أكثر صعوبة وأقل جودة حيث تختلط الفوضوية مع نقص الوسائل وصعوبة التنقل والإقامة وأداء المناسك إضافة الى السلوك غير المتحضر الذي يسيء الى سمعة البلاد وانتهاز فرصة الموسم لنقل السلع مع أفواج الحجيج الى البلاد المقدسة لأغراض التجارة وما يرافق ذلك من مساس بالسكينة والوقار وهيبة المكان وقداسة الحج. ولا يكاد يمضي موسم الا ويتم لفت انتباه بلادنا الى النقص الكبير الحاصل في تنظيم عملية الحج وما يترتب على ذلك من حرج للسلطات السعودية.

32. انطلاقا من هذا التشخيص، تم اعتماد مقاربة جديدة قائمة على العناصر التالية:

- ✓ سد الفراغ المؤسسي للحج حيث تم استحداث إدارة خاصة بالحج والعمرة تتولى التحضير والمتابعة والتقييم بشكل متواصل دون انقطاع
- ✓ تغيير الفترة الزمنية المخصصة لتحضير الحج: فبدلا من شهر واحد في السابق أصبح المسار يستغرق سبعة أشهر قبل الحج وتنتهي الإجراءات في شهر رمضان
- ✓ تغيير أسلوب التحضير: حيث تمت لامركزية تحضير الحج على مستوى جميع ولايات الوطن وفي انواكشوط على مستوى جميع المقاطعات
- ✓ التسجيل الالكتروني: يتم التسجيل عند مكاتب وكالة سجل السكان ويتم تقييد الترشح مع احترام الضوابط المطلوبة من الجانب السعودي حيث يتطلب قبول ترشح امرأة لا يتجاوز عمرها 45 سنة وجود محرم ويعطى لهما نفس الرقم حتى اذا سقط أحدهما يفقد الاخر أهلية القبول. نفس الشيء مع من تتجاوز أعمارهم 75 سنة حيث يشترط لقبولهم وجود مرافق. أيضا، بما أن الحج مدعوم من طرف الدولة فتعطى فيه الأولوية لمن لم يحج في السابق. عند التسجيل يتسلم الراغب في الحج وصلا بذلك. انطلاقا من هذه المعطيات المسجلة على رقم بطاقة تعريف الراغب في الحج يتم اعداد قاعدة بيانات ومركزتها على مستوي وكالة سجل السكان.
- ✓ القرعة: تتم القرعة في بث مباشر على التلفزيون الوطني حيث يختار العدد المطلوب حسب عدد الراغبين في كل ولاية.
- ✓ الإجراءات: بعد الاختيار يتم ارسال بعثات الى الداخل للقيام بالإجراءات اللازمة. حيث يتم إيداع الأموال في حساب مفتوح في البنك الموريتاني للتجارة الدولية الذي يغطي مختلف الولايات ويتولى تحويل هذه الأموال الى البنك المركزي لتحويلها للجهات المعنية في السعودية مقابل خدمات الحج. تتولى الإدارات الجهوية للصحة اللقاحات والمصالح الجهوية لوكالة سجل السكان اعداد الجوازات

- ✓ الحقيبة الموحدة: للقضاء على النقل الفوضى للبضائع لأغراض التجارة، أصبح لكل حاج حقيبة تحمل رقمه وعلم البلاد وسنة الحج.
- ✓ السكن: رغم أن الإمكانيات المادية لا تنافس، الا أن القطاع حرص على توفير السكن في المدينة في فندق في المنطقة المركزية ونفس الشئ في مكة منذ سنة 2017 وتم ضمان السكن بالقرب من الحرم.
- ✓ النقل الإضافي: تم حل مشكل النقل من خلال تأجير عدد من الباصات يفوق المطلوب وتشجيع سائقي هذه الباصات ومراقبتهم حتى يتمكن الحجاج من التنقل في ظروف مرضية.

33. وتتكون الموارد المالية من ثلاث مكونات:

- الأموال المدفوعة من طرف المواطنين وتمثل 80% من هذه الموارد ويخضع الحجاج للقرعة طبقا للأعداد المحددة من طرف المملكة العربية السعودية.
- الأموال المدفوعة من طرف الخزينة العمومية للتكفل بالموظفين العمومين المسيرين للعملية والمجسدين لحضور الدولة إضافة للموظفين الذين يتم اختيارهم بالقرعة من طرف الإدارات والمؤسسات العمومية التي تتولى تكلفة حجهم. وتأخذ هذه الأموال أيا كان مصدرها (الدولة أو الأفراد) نفس المسار.
- ميزانية تسيير الهيئة المكلفة بالإشراف على الحج. تتراوح هذه المخصصات بين 8 الي 9 مليون أوقية بما في ذلك تسيير العملية على المستوي المحلي وفي البلاد المقدسة.

6.2. المساجد

34. تدار شؤون المساجد على المستوى المركزي عن طريق إدارة مكونة من مدير ومدير مساعد ومصلحتين: تسيير المساجد والتكوين والتطوير. حيث تسهر على عمارة المساجد وصيانتها والعمل على قيامها برسالتها التعبدية والتربوية. كما تتولي إحصاء المساجد وضبط قاعدة بياناتها والترخيص بإنشائها واعتماد الأئمة والترخيص في صلاة الجمعة وتنظيم الأنشطة العلمية في المساجد، إضافة الي اعداد الدراسات المتعلقة بالمساجد وتجهيزها.

35. ورغم تواضع الإمكانات وضعف الوسائل المتاحة، الا أنه تم العمل على تنفيذ المهام الموكلة للقطاع في هذا المجال قدر المستطاع وذلك عن طريق تقديم اعانات شهرية للأئمة الذين تم اكتتابهم على دفعتين: الأولى سنة 2010 وتشمل 500 امام والثانية سنة 2012 وتضم 300 امام. وتبلغ هذه المعونة الشهرية

5000 أوقية شهريا. ويستفيد من خدمات الصندوق الوطني للتأمين الصحي 300 امام من بين الأئمة المكتتبين. هذا إضافة الي اعانة سنوية قدرها 2000 أوقية لفائدة 3500 امام.

36. وتمتد المساجد على كامل التراب الوطني في المدن والأرياف مترجمة بذلك خصوصية القطاع وانفراده بالتمثيل على مستوي الأحياء والقري دون غيره من القطاعات، حيث يربو عدد المساجد على 8775 مسجدا سنة 2017، 22% منها جوامع والباقي مصليات. وهو ما يستدعي تعبئة المزيد من الموارد البشرية والمادية حتى تقوم هذه المؤسسات بدورها المنوط بها، وذلك بالتركيز على تحسين الوضعية الصعبة لمعظم الأئمة حتى يتفرغوا لمهامهم النبيلة في أداء الصلاة والتوجيه والإرشاد وإصلاح ذات البين ومد الإدارة بالوسائل الضرورية للرقابة والمتابعة وفض المنازعات التي تأخذ مظاهر شتي عقارية، قبلية، مذهبية، فئوية....

37. وقد بقيت شؤون المساجد لزمن طويل معتمدة بالأساس على الجهود الذاتية للمحسنين، أجانب ووطنيين إضافة للهيئات الخيرية، قبل أن تعرف عناية خاصة، على غرار مختلف مكونات قطاع الشؤون الإسلامية، من لدن السلطات العمومية ابتداء من سنة 2009 حيث سيتوالى بناء المساجد على حساب ميزانية الدولة. كما يلاحظ عموما وخاصة في الفترة الأخيرة تحسن على مستوي البنية المعمارية للمساجد وتجهيزها إضافة للوعي المتزايد بآداب المساجد.

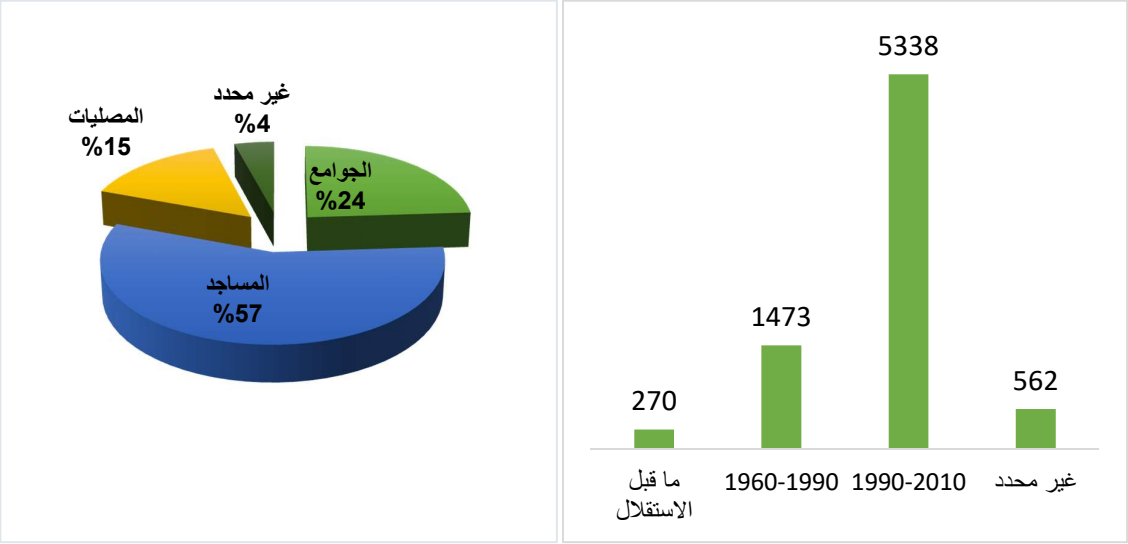

شكل رقم: توزيع الماسجد حسب تصنيفها وتاريخ انشائها (المسح الشامل للمحاظر والمساجد 2010/2009)

38. وفي إطار التنسيق مع القطاعات والهيئات الأخرى، يتعاون القطاع مع وزارة الإسكان في مجال تشريع الأراضي لبناء المساجد ولتأمين حصة المساجد في المخططات العمرانية للمدن خاصة مدينة

انواكشوط. ويمثل مسجد انواكشوط محورا مهما في هذا السياق حيث سيتسع لحوالي 15000 مصل إضافة للملحقات الكثيرة والساحات ومقر الامام والمكتبة. بيد أن غياب لجان فنية مشتركة بين القطاع والإسكان وكذلك وكالة التضامن التي تبني المساجد في بعض أماكن تدخلها، يقلل بشكل كبير من فعالية هذا التنسيق واستمراريته.

7.2. محاربة الأمية

39. تمثل الأمية مظهرا من مظاهر التخلف وعائقا رئيسيا للتطور والنمو الفردي والمجتمعي وهي إضافة الى ذلك ضعف في الإنتاجية وقصور في التفكير ورقة في الدين.

40. وقد عرفت السياسات المتبعة في محاربة الأمية في بلادنا تطورا كبيرا على مستوى الأدوات والمؤسسات ابتداء من مصلحة في وزارة التهذيب الوطني الى كتابة للدولة فوزارة ثم إدارة في الوقت الحالي كما يظهر الشكل المقابل:

الشكل رقم: تطور الإطار المؤسسي لمحو الأمية

41. وقد تمخض عن هذا الجهد المتواصل والعناية الموصولة تراجع كبير في معدلات الأمية حيث انتقلت من 82% سنة 1977 الى 61.5% سنة 1988 الى 46.9% سنة 2000 الى 36.3% سنة 2013 وهو تراجع معتبر ومستمر. وتشير نتائج الإحصاء العام للسكان والمساكن سنة 2013 الى تركز الأمية بشكل أساسي في ولايات كيدي ماغا وكوركول والحوض الغربي. كما تنتشر أكثر بين النساء والمتقدمين في السن.

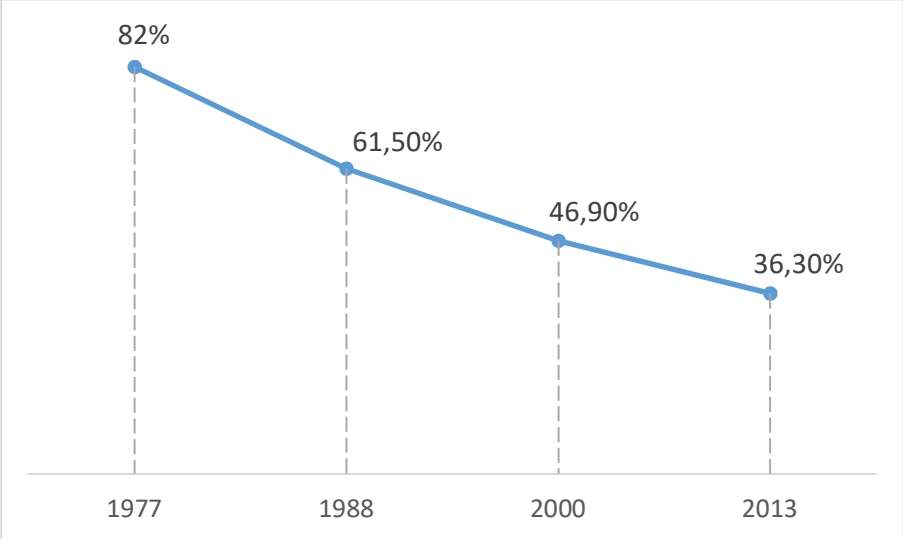

الشكل رقم: تطور معدلات الأمية في موريتانيا

8.2. الأوقاف

42. تمثل الأوقاف موردا أساسيا ومستديما من موارد الدولة الإسلامية ومصدرا مهما من مصادر الاقتصاد الاجتماعي التضامني. ورغم صعوبة الظروف الاقتصادية في الماضي، الا أن المجتمع الموريتاني بقي حريصا على تنمية هذا المورد الخيري من خلال وقف المواشي وواحات النخيل والابار والأراضي وغيرها. بيد أن هذا التوجه شهد انحسارا مع ظهور الدولة الحديثة التي تأخر تأسيسها لإطار قانوني رسمي للوقف حتى سنة 1982 حيث تأسست مؤسسة الأوقاف الموريتانية بموجب المرسوم رقم 1982/119 ثم حلت محلها المؤسسة الإسلامية للأوقاف سنة 1984 بموجب المرسوم رقم 84/128. ومنذ سنة 1997 تسمت المؤسسة بالمؤسسة الوطنية للأوقاف بموجب المرسوم رقم 1997 وهي مؤسسة عمومية ذات طابع صناعي وتجاري.

43. تهدف المؤسسة الوطنية للأوقاف الى:

- ✓ المساعدة على حماية ونشر التعليم الأصلي
- ✓ حصر وتنمية وحماية جميع الأملاك الوقفية في البلد
- ✓ العناية بالمساجد والمحاظر والمقابرصيانة وتجهيزا وتعيين المسؤولين عليها والاشراف علي النشاطات المتعلقة بها
- ✓ السهر على تهذيب ورعاية اليتامى والفقراء والمعوزين والأرامل
- ✓ تنسيق وتنظيم مساعدات الهيئات الخيرية ذات الطابع الإسلامي
- ✓ إمكانية انشاء مشاريع تنموية في مجالات مختلفة

44.بيد أن المؤسسة تعاني من صعوبات عديدة منها ما يتعلق بضعف المخصصات المرصودة لها في إطار ميزانية القطاع ومنها ما يتعلق بتداخل الاختصاص مع مؤسسات أخرى (منظمات غير حكومية)، إضافة الى أن معظم الأوقاف خاصة الأوقاف ذات الريع لا تمر عبر المؤسسة وانما لكل منها ناظرها الخاص بها. كما أن المخططات العمرانية لا تخصص دائما قطعا أرضية للأوقاف بالشكل المطلوب. ونظرا لهذه الوضعية يكاد عمل المؤسسة يقتصر على تسجيل الأوقاف لبناء المساجد أساسا أو توزيع بعض المساعدات على اليتامى وفاقدي السند.

9.2. الوصاية على المؤسسات والمعاهد

45. تتولى إدارة الوصاية مركزة التقارير الصادرة عن المؤسسات ومتابعة خططها ونشاطاتها والمشاركة في اعداد برامج الإصلاح لهذه المؤسسات. كما تتولى الاشراف على المعاهد الأهلية (أكثر من 42 معهدا في انواكشوط) والمعاهد الجهوية.

46. تعاني الإدارة العديد من الصعوبات منها ما يتعلق بضعف الإمكانيات والتجهيزات ومنها ما يتعلق بعدم ملاءمة النصوص القانونية المنظمة لأنشطتها.

10.2. مركز التكوين المهني للمحاظر

47. أنشئ المركز سنة 1992 لتأهيل وتأطير خريجي المحاظر وقد زاول نشاطه منذ سنة 1994. ويضم المركز عشر تخصصات مهنية في البناء واللحام والتبريد والفندقة وغيرها. ويضم العديد من الورشات يقوم عليها فنيون متعاقدون أو متعاونون

48. يعاني المركز من الكثير من المشاكل منها الاطار القانوني ومعادلة الشهادات وضعف المنافسة في سوق العمل وعدم تحيين البرامج والنقص الكمي والنوعي في المدرسين وضعف المخصصات المالية.

49. رغم هذه المشاكل يحظى المركز باهتمام العديد من الشركاء في التنمية لتكوين الشباب وإعادة تأهيل بعض الورشات، مثل المنظمة الدولية للهجرة و USAID

11.2. التعليم العالي الأصلي

50. عرف التعليم العالي الأصلي تحولا كبيرا مع تأسيس جامعة العلوم الإسلامية بلعيون كأول جامعة جهوية في البلاد بعد أن اقتصر الأمر على المعهد العالي للدراسات والبحوث الإسلامية كرافعة وحيدة للتعليم العالي الأصلي في البلاد.

1.11.2. جامعة العلوم الإسلامية بلعيون

51. تأسست جامعة العلوم الإسلامية بلعيون بموجب المرسوم رقم 2011/112 بتاريخ 2011/05/08. وهي أول جامعة على المستوي الجهوي. تسعى الجامعة الى ترسيخ القيم الإسلامية السمحة وتعزيز الثوابت الوطنية والاسهام في ديمومة الاشعاع العلمي والثقافي للبلاد وتوفير التكوين الأولي والمستمر في مختلف ميادين المعرفة واستيعاب خريجي التعليم الأصلي واعدادهم للاندماج في الحياة النشطة، إضافة الى ترقية البحث العلمي في مجال العلوم الإسلامية والعربية والميادين ذات الصلة.

52. تضم جامعة العلوم الإسلامية: رئاسة الجامعة والأمانة العامة وإدارة القبول والتسجيل وإدارة المعلوماتية والمكتبة ومركز تعليم اللغات وثلاث كليات.

53. كليات الجامعة موزعة الي ثلاثة أقسام لكل منها، كما يبين الشكل المقابل.

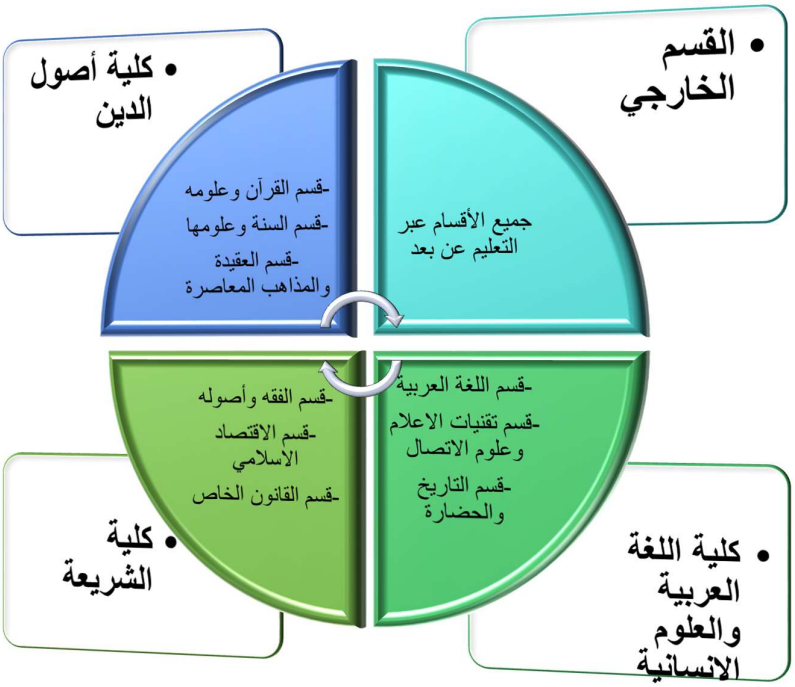

54. على مستوى البنية التحتية المادية، تفتقد الجامعة لأهم المعالم المميزة للحياة الجامعية وهي المدرجات والمكتبة والحي الجامعي. كما أن المباني الحالية والمتمثلة في مسجد و3 مباني ادارية ومطعم جامعي و13 قاعة دراسية، بحاجة الي الترميم. يضاف الي مجموع المباني 12 قاعة جديدة لأغراض التدريس قيد التشييد.

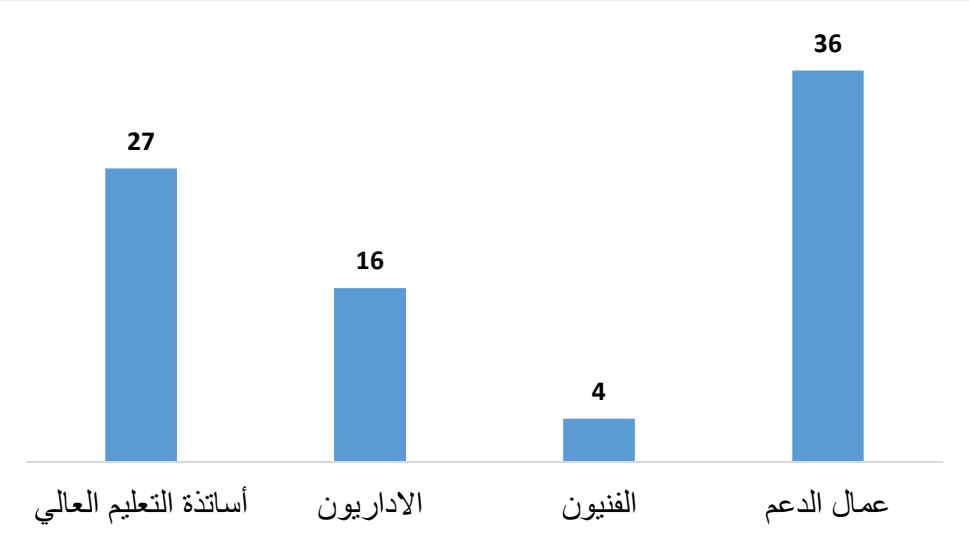

2.11.2. المعهد العالي للدراسات والبحوث الإسلامية

55. تأسس المعهد العالي للدراسات والبحوث الإسلامية بموجب المرسوم رقم 79/236 الصادر بتاريخ 03 سبتمبر 1979 بهدف تكوين الأطر في مجال الدراسات والبحوث الإسلامية وفق مذاهب أهل السنة وفي اللغة العربية والعلوم المرتبطة بهما كالاقتصاد الإسلامي والقانون والحضارة والاعلام. ويطلع المعهد الي جانب التكوين الأول والمفتوح بترقية البحث العلمي في العلوم الإسلامية والعلوم المرتبطة بها، وضمان استمرار العطاء والاشعاع العلمي والثقافي للعلماء الشناقطة على مستوى العالم الإسلامي. وبموجب المرسوم رقم 2016/22 بتاريخ 09 فبراير 2016 انخرط المعهد على غرار باقي مؤسسات التعليم العالي في نظام الاجازة – الماستر – الدكتوراه المعروف اختصارا بنظام .LMD

56. تتكون هيئة التدريس بالمعهد من 100 أستاذ موزعين بين أساتذة مرسمين وعلماء تم ترسيمهم وأساتذة أصحاب قرارات ومتعاونين. تتولى هذه الهيئة تأطير ما يناهز 3300 طالبا مسجلين برسم العام الجامعي 2018-2017 من بينهم 279 طالبا وافدا من 13 بلدا عربيا وافريقيا واسلاميا.

57. ويتم قبول الطلاب الذين تتراوح أعمارهم بين 16-30 سنة عبر اجراء مسابقة سنوية تنظمها الوزارة الوصية وبإشراف من المعهد لاختيار 80 طالبا، إضافة الي الحاصلين على البكالوريا الموجهين من طرف اللجنة الوطنية للتوجيه والطلاب الوافدين في إطار التعاون الثنائي مع دول الجوار.

58. وقد بلغ عدد الطلبة الممنوحين سنة 2018/2017 840 طالبا من ضمنهم كافة الطلاب الناجحين في المسابقة السنوية لدخول السنة الأولى من المعهد ومعظم طلبة السنتين الثالثة والرابعة.

59. يتلقى الطلبة المنتسبون للمعهد تعليما مشتركا لمدة أربعة فصول (الشعبة العامة) يتوزعون بعده علي ستة تخصصات هي الفقه والأصول، أصول الدين، اللغة العربية وآدابها، الامامة والخطابة والمهن القضائية، الحضارة والاعلام، الاقتصاد الإسلامي.

60. وعلى مستوي الدراسات العليا، أطلق المعهد ماستر في الدراسات الإسلامية وماستر في اللغة العربية وعلومها.

61. وفي مجال البحث العلمي، أصدر المعهد مجلة الشعاع ثم تطورت الي حولية علمية محكمة، إضافة الي مجلة المرابطون الفصلية ومئات بحوث التخرج المهمة. وقد تعذر اصدار هذه المجلات لعدم توفر الإمكانيات المادية. كما يحتضن المعهد حوالي 3000 مخطوط نفيس تمت فهرسة 1200 منها ويسعى لفهرسة الباقي. وتضم مكتبة المعهد كذلك 2900 عنوان من بينها مؤلفات العلماء الشناقطة وأمهات كتب الفقه المالكي.

62. رغم استمرار المعهد العالي للدراسات والبحوث الإسلامية في أداء رسالته والعمل على تطوير أدائه من خلال تطوير البرامج وجذب الخبرات وخلق بيئة علمية وبحثية ملائمة الا أنه يعاني من العديد من الصعوبات التي من شأنها أن تحد من جودة التعليم وثراء البحث وكفاءة التسيير. ويمكن توزيع هذه المشاكل الي ثلاثة أبعاد:

- ✓ البعد الأول يتعلق بالبنية التحتية: حيث لم تعد مباني المعهد التي تم تشييدها منذ سنة 1979 كافية لا كما ولا كيفا لاستيعاب الأعداد المتزايدة من الطلبة والمدرسين والعمال. وهو ما يستدعي ترميم قاعات التدريس (16 قاعة) وتجهيزها بالأدوات اللازمة للتدريس إضافة الي بناء مدرجات تتسع لطلبة للشعبة العامة ولاستضافة الندوات العلمية. كما أن مكتبة المعهد ضيقة وغير مجهزة ولا يوجد بها مقهي للطلاب.
- ✓ البعد الثاني يتعلق بالتدريس حيث يشعر رؤساء الشعب والأقسام بالغبن نظرا لعدم تمتعهم بالعلاوات والتحفيزات التي منحت لنظرائهم في مؤسسات التعليم العالي الأخرى. كما أن وضعية الأساتذة المتعاونين صعبة بفعل عجز المعهد عن تسديد حقوقهم التي تجاوزت ال20 مليون أوقية كمتأخرات.

- ✓ البعد الثالث ويتعلق بالبحث العلمي، حيث تعثر الإصدار المنتظم لمجلة المعهد وتعويض بحوث التخرج إضافة الى عدم توفر التمويل لتنظيم ملتقيات دولية تليق بسمعة المعهد وتاريخه، وعدم القدرة على تأمين حركية الباحثين والأساتذة وتمويل وحدات البحث.

3. أهم مشاكل القطاع

63. انطلاقا من التحليل السابق، يمكن تلخيص أهم مشاكل القطاع في النقاط التالي:

1.3. ضعف البنية التحتية للقطاع

2.3. ضعف الموارد المالية للقطاع

64. يمثل ضعف الموارد المالية للقطاع قيدا رئيسيا على أنشطة القطاع حيث يتعذر مع الإمكانيات المحدودة تنفيذ السياسة العمومية في مجال التوجيه الإسلامي والتعليم الأصلي الذي يمتد مجال تدخله على امتداد التراب الوطني في مختلف القرى والمدن. كما أن التوسع في بناء بيوت الله وافتتاح المحاظر في المناطق الهشة وتكثيف النشاط الدعوي لتأمين وتحصين الشباب ضد موجات الغلو والتطرف تتطلب تعبئة المزيد من الموارد على المستويين المركزي والجهوي. هذا إضافة الى النقص الكبير أصلا في مخصصات المصالح الجهوية للقطاع الذي لا يمكن من تنفيذ أي نشاط مهم في داخل البلاد خصوصا مع منح المزيد من الصلاحيات للمصالح الجهوية للوزارة.

3.3. غياب نظام للمعلومات فعال للشؤون الإسلامية والتعليم الأصلي

65. يمثل نظام المعلومات المحدد الرئيسي لدقة القرارات وسلامة السياسات. ويعاني القطاع من غياب نظام للمعلومات يضبط الوضعية القائمة ويستشرف الوضعية المستقبلية للمحاظر والمساجد والمعاهد ومختلف تدخلات القطاع. وهو ما يقتضي وضع قاعدة بيانات متطورة وتوفير المهندسين في مجال الإحصاء والمعلوماتية للنهوض بهذه المهمة الرئيسية. صحيح قام القطاع بمسح للمساجد والمحاظر لكنه غير كاف وغير محين ولا يعتمد على دعامة معلوماتية تمكن من ربط مختلف مصالح القطاع وتوفير المعلومة الإحصائية في كل وقت وحين.

4.3. ضعف الموارد البشرية للقطاع كما وكيفا

66. يعاني القطاع من غياب أسلاك في الوظيفة العمومية خاصة به من قبيل الأئمة وشيوخ المحاظر والوعاظ وغيرهم. كما أن الجهاز الإداري تنقصه الخبرة الفنية وغياب التكوين المستمر. وعلى مستوى المؤسسات، يعاني المعهد العالي للدراسات والبحوث الإسلامية وجامعة العلوم الإسلامية بلعيون من نقص حاد في الطاقم التدريسي والفني.

إضافة الى ذلك يعاني عمال القطاع من ضعف الرواتب ومحدودية العلاوات مما من شأنه أن يؤثر على انتاجيتهم ومردوديتهم.

5.3.غياب مؤسسات للنشر والتوزيع

67. تزخر بلادنا بالعديد من المخطوطات الفريدة والوثائق التاريخية الثمينة في مجال علوم الشريعة والفقه واللغة وهو ما يتطلب وجود دار للنشر تعمل على طباعة مثل هذا الرصيد المعرفي الكبير. كما أن المشروع الرئاسي المتعلق بطباعة المصحف الشريف يتطلب توفير الأجهزة الفنية والموارد المالية حتى يتطور ويتمكن من تزويد الدول المجاورة بحاجتها من المصاحف إضافة الى طباعة كتب الحديث.

4. التوجهات الاستراتيجية

1.4. الأهداف

68. يتمثل الهدف الأساسي للقطاع في توفير الظروف الملائمة لأداء الشعائر الإسلامية وترسيخ القيم والفضائل وتقديم الصورة الناصعة للإسلام والحفاظ على منظومة تعليمنا الأصلي باعتباره يمثل الوعاء الحاضن للثقافة والهوية الإسلامية للبلد.

2.4. المحاور الاستراتيجية

69. لتحقيق هذه الأهداف، تستند استراتيجية القطاع على المحاور التالية:

أ. الدعوة الى الله والعناية بكتاب الله وتعظيم الشعائر وتيسير أدائها (الصلاة، الصوم، الحج)

ب. ترقية التعليم الأصلي بشقيه المحظري والجامعي

ج. محاربة الغلو والتطرف

د. ترقية وتطوير جمع وتوزيع أموال الزكاة والوقف

ه. محاربة الأمية

و. تعزيز القدرات والحكامة

3.4. البرامج

70. انطلاقا من استراتيجية النمو المتسارع والرفاه المشترك 2013-2016 والتوجهات الاستراتيجية لقطاع الشؤون الإسلامية والتعليم الأصلي والمهام والصلاحيات الموكلة اليه، تم تأطير السياسة العامة للقطاع في أربعة برامج:

1. البرنامج الأول: الإدارة العامة وهو يشمل تدخلات القطاع الرامية الي تعزيز قدرات المصالح في تنفيذ المهام المسندة اليها والتنسيق بينها.
2. البرنامج الثاني: الشؤون الإسلامية وهو مكلف بتنفيذ سياسة القطاع في مجال التوجيه الإسلامي والحج والمساجد والأوقاف
3. البرنامج الثالث: التعليم النظامي الأصلي ويشمل التعليم الأصلي العالي والبحث العلمي والمعاهد الأهلية.
4. البرنامج الرابع: التعليم المحظري والتكوين المهني لخريجي المحاظر ومحاربة الأمية

رقم البرنامج	البرنامج	التدخل	الإدارات المعنية
ب1	الإدارة العامة	الحكامة الرقابة والتفتيش المتابعة والتقييم	ديوان الوزير الأمانة العامة، مديرية التخطيط والبرمجة والاحصاء والتعاون، مديرية الشؤون الإدارية والمالية
ب2	الشؤون الإسلامية		مديرية التوجيه الإسلامي مديرية المساجد المؤسسة الوطنية للأوقاف
ب3	التعليم النظامي الأصلي	- التعليم العالي - البحث العلمي - المعاهد الأهلية	إدارة المؤسسات المعهد العالي للدراسات والبحوث الإسلامية جامعة العلوم الإسلامية بلعيون
ب4	التعليم المحظري والتكوين المهني لخريجي المحاظر ومحاربة الأمية		مديرية المحاظر والتعليم الأصلي مديرية محاربة الأمية وتعليم الكبار مركز التكوين المهني للمحاظر

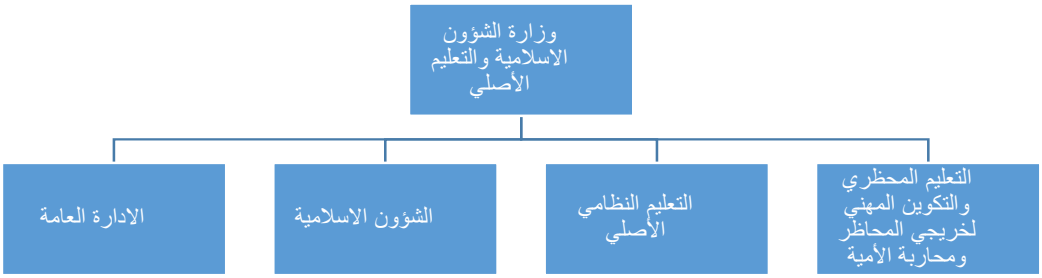
وزارة الشؤون الاسلامية والتعليم الأصلي
الادارة العامة
الشؤون الاسلامية
التعليم النظامي الأصلي
التعليم المحظري والتكوين المهني لخريجي المحاظر ومحاربة الأمية

مراجعة الانفاق العمومي لوزارة الشؤون الاسلامية والتعليم الأصلي

2017-2015

5.تطور الانفاق العمومي 2015-2017

الميزانية الكلية

71. تشير المعطيات المالية الى تواضع مخصصات الوزارة على العموم حيث تبقى في حدود 0.7% من الميزانية العامة للدولة. وهو ما يتقاصر بشكل كبير عن التكفل بتنفيذ مهمة القطاع. ورغم ذلك، تراجعت هذه المخصصات من 337 مليون أوقية جديدة سنة 2015 الى 329 مليون سنة 2016 والى 324 مليون سنة 2017أي بنسبة 2% سنة 2016 و1% سنة 2017.

	2015	2016	2017
مخصصات الوزارة	337 090 077	329 018 875	324 163 652
ميزانية الدولة	43 171 011 888	44 811 982 913	45 671 563 193
النسبة (%)	0,8%	0,7%	0,7%

72. خلال هذه الفترة اقتصرت الميزانية المنفذة على ميزانية التسيير نظرا لهامشية ومحدودية مخصصات الاستثمار المبرمجة وعدم تنفيذ المبرمج منها. وهو ما يتناقض مع وضعية القطاع الذي يحتاج الى استثمارات ضخمة في مجال طباعة المصحف وكتب الحديث وتفويج الدعاة وتمويل قناة المحظرة وتطوير المحاظر والمعاهد ومؤسسات التعليم العالي وغيرها. وهو ما يتطلب تعزيز قدرات القطاع في مجال التخطيط والبرمجة.

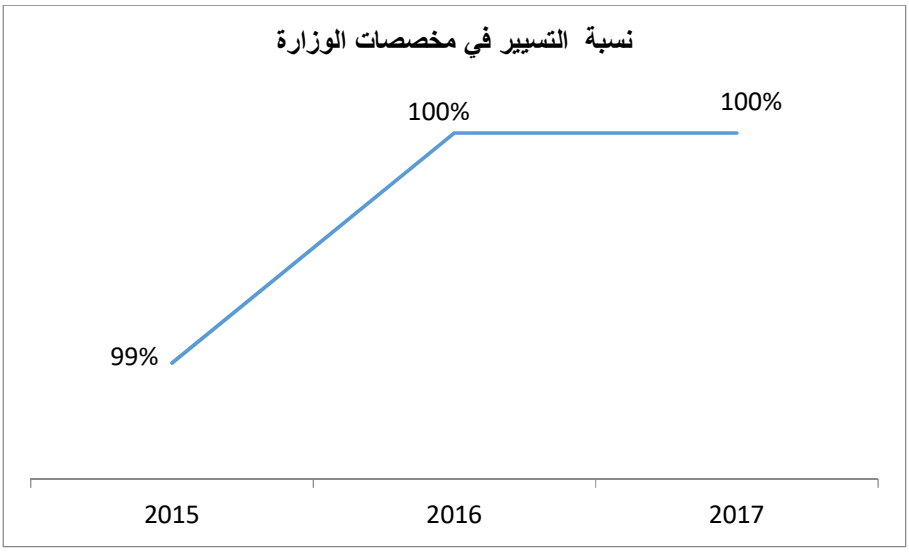

الشكل رقم: نسبة التسسير في مخصصات الوزارة

73. تتوزع ميزانية التسيير حسب الترتيب بين التحويلات والدعم (49% سنة 2017) والرواتب (46%) والسلع والخدمات (6%). ويلاحظ ضعف مخصصات السلع والخدمات الموجهة للجهاز المركزي بشكل كبير مقارنة بالبنود الأخرى.

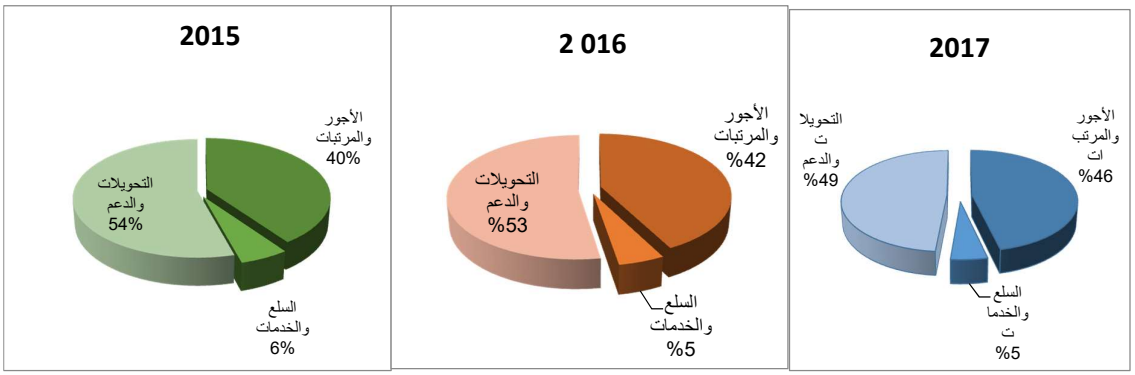

الشكل رقم: تطور بنية ميزانية التسيير

74. الى جانب ضعف مخصصات القطاع، يعتبر معدل تنفيذ الانفاق متوسطا حيث لم يتجاوز 90% سنة 2015 ليهبط الى 82% سنة 2016 قبل أن يصعد الى 92%. ويعود هذا الانخفاض أساسا الي ضعف تنفيذ الاستثمار سنة 2015 وعدم تنفيذه في السنوات التالية.

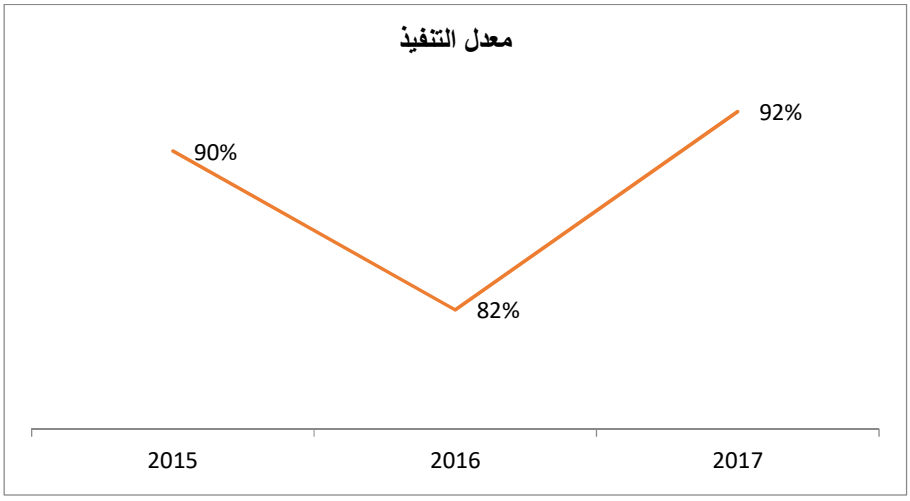

السنة المالية	الاستثمار المبرمج	نسبة التنفيذ
2015	5 500 000	65%
2016	1 000 000	0%
2017	745 100	0%

كتلة الرواتب

75.شهدت كتلة الرواتب زيادة معتبرة خلال الفترة. حيث انتقلت من 134 مليون سنة 2015 الي 139 مليون سنة 2016 ثم الى 150 مليون سنة 2017. وهو ما يمثل في المتوسط 43% من ميزانية الوزارة و 1.1% من كتلة الرواتب الكلية للدولة و 0.31% من ميزانية الدولة.

الجدول رقم:

	2015	2016	2017
كتلة الرواتب	134 008 536	139 432 870	150 245 582
% من ميزانية التسيير	40,18%	42,38%	46,35%
% من الميزانية العامة للوزارة	39,75%	42,38%	46,35%
% من كتلة الرواتب علي مستوى ميزانية الدولة	1,13%	1,13%	1,22%
% من ميزانية الدولة العامة	0,31%	0,31%	0,33%

السلع و الخدمات

76.شهد بند السلع والخدمات تراجعا مستمرا خلال الفترة، حيث انتقل من 18.7 مليون أوقية جديدة سنة 2015 الى 16.3 مليون سنة 2016 والى 16.2 مليون سنة 2017. أي ما يمثل 5% من ميزانية الوزارة 0.25% من مجموع النفقات على هذا البند في ميزانية الدولة و0.04% من الميزانية العامة للدولة.

الجدول رقم: السلع والخدمات 2015-2017

	2015	2016	2017
السلع والخدمات	**18 719 928**	**16 384 297**	16 221 210
% من ميزانية التسيير	**5,61%**	**4,98%**	5,00%
% من الميزانية العامة للوزارة	**5,55%**	**4,98%**	5,00%
% من النفقات على السلع والخدمات في ميزانية الدولة	**0,29%**	**0,27%**	0,25%
% من ميزانية الدولة العامة	**0,04%**	**0,04%**	0,04%

الدعم والتحويلات

77.يمثل بند الدعم والتحويلات الكتلة الأكثر أهمية في ميزانية الوزارة، حيث يتجاوز نصف ميزانية القطاع وذلك بسبب تعدد المؤسسات العمومية التابعة للقطاع (المعهد العالي، الجامعة، الأوقاف،...). كما أنه يمثل 2% من مجموع نفقات القسم الرابع في ميزانية الدولة و0.4% في الميزانية العامة للدولة.

الجدول رقم:

	2015	2016	2017
الدعم والتحويلات	180 774 010	173 201 708	157 696 860
% من ميزانية التسيير	54,20%	52,64%	48,65%
% من الميزانية العامة للوزارة	53,63%	52,64%	48,65%
% من النفقات علي السلع والخدمات على مستوى ميزانية الدولة	2,09%	2,27%	2,06%
% من ميزانية الدولة العامة	0,42%	0,39%	0,35%

نسبة ميزانية كل ادارة و مؤسسة من الميزانية العامة للوزارة

	% من ميزانية الوزارة		
	2015	2016	2017
الديوان	28,66%	13,74%	13,82%
مديرية الشؤون الادارية و المالية	0,16%	0,14%	0,11%
مديرية محاربة الامية و تعليم الكبار	2,19%	2,24%	1,63%
مديرية التخطيط و البرمجة و الاحصاء و التعاون	0,01%	0,24%	0,08%
مديرية التوجيه الاسلامي	15,58%	7,85%	7,92%
مديرية المحاظر و التعليم الاصلي	4,78%	4,69%	4,57%
مديرية المساجد	17,60%	18,07%	17,08%

مديرية العلاقات مع المؤسسات	0,07%	0,06%	0,03%
مديرية الحج و العمرة	0,00%	8,72%	8,81%
المؤسسة الوطنية للأوقاف	1,60%	1,64%	1,66%
مركز التكوين الفني للمحاظر	2,57%	2,63%	2,45%
معهد تكوين المحاظر بابي تلميت	0,67%	0,69%	0,70%
معهد تكوين المحاظر بكيهيدي	0,61%	0,63%	0,70%
معهد تكوين المحاظر بكيفة	0,70%	0,72%	0,73%
معهد تكوين المحاظر بنواذيب	0,70%	0,72%	0,73%
المعهد العالي للدراسات و البحوث الاسلامية	13,06%	23,05%	25,32%
جامعة العلوم الاسلامية بلعيون	10,44%	13,89%	13,34%
المفتشية العامة	0,29%	0,31%	0,31%

6.إطار الانفاق متوسط المدى 2019-2021

78. لإعداد البرنامج المالي للشؤون الإسلامية والتعليم الأصلي للفترة 2019-2021، تم اعتماد مجموعة من الفرضيات منها ما يتعلق بنطاق وحدود هذا البرنامج ومنها ما يتعلق بمنهجية الاسقاط المطبقة لحساب الأغلفة المالية للسنوات القادمة.

1.6. الفرضيات

79. بخصوص حدود البرنامج، تم اسقاط التكاليف المتعلقة بتشييد مبنى للوزارة يستجيب للمواصفات المطلوبة وكذا مقرات الإدارات الجهوية على مستوى عواصم الولايات والمقاطعات لارتباطها بسياق تنفيذ سياسة الحكومة في هذا المجال، كما تم اسقاط بند الرواتب لمركزة تسييره على مستوى وزارة الاقتصاد والمالية وان كان تحيين هذا الإطار السنة القادمة سيشمل هذه المكونة في إطار الإصلاح المالي الجديد.

80. أما الفرضيات فتقوم على ما يلي:

أ- يتم توقع الانفاق على السلع والخدمات انطلاقا من معدل التضخم والتطور السنوي للإنفاق

ب- يتم توقع الانفاق الموجه للدعم والتحويلات انطلاقا من تطور حجم المؤسسة (عدد الأساتذة، عدد الطلبة، عدد القاعات، ...)، إضافة الى ماضي الانفاق.

ت- يتم توقع نفقات الاستثمار انطلاقا من أولويات القطاع إضافة الي تحديد الحصة السنوية للاستثمار

ث- يقوم السيناريو الاتجاهي على افتراض " بقاء الأمور على حالها" بمعنى أن يتم تنفيذ السياسات الجارية دون تغيير أما السيناريو التدخلي فيأخذ بعين الاعتبار التكاليف المتعلقة بالإصلاحات والبرامج الجديدة التي ينوي القطاع تنفيذها.

2.6. إطار الانفاق متوسط المدى الاتجاهي 2019-2021

81. يقوم هذا السيناريو كما أسلفنا، على استمرار القطاع في انتهاج نفس السياسات المعتمدة والتي يتم تنفيذها في الوقت الحالي. وهو سناريو الحدود الدنيا، لأنه لا يستجيب لتطلعات القطاع ولا ينهض بالمسؤوليات الجسام الملقاة على القطاع خصوصا في ظل اللامركزية وتنامي مخاطر الغلو والتطرف والجهل بالدين. لكنه رغم ذلك، يبقي خطا مرجعيا لبناء إطار أكثر طموحا وأكثر قدرة على تجسيد توجهات القطاع.

82. انطلاقا من الفرضيات السابقة، تم تحديد الأغلفة المالية التالية:

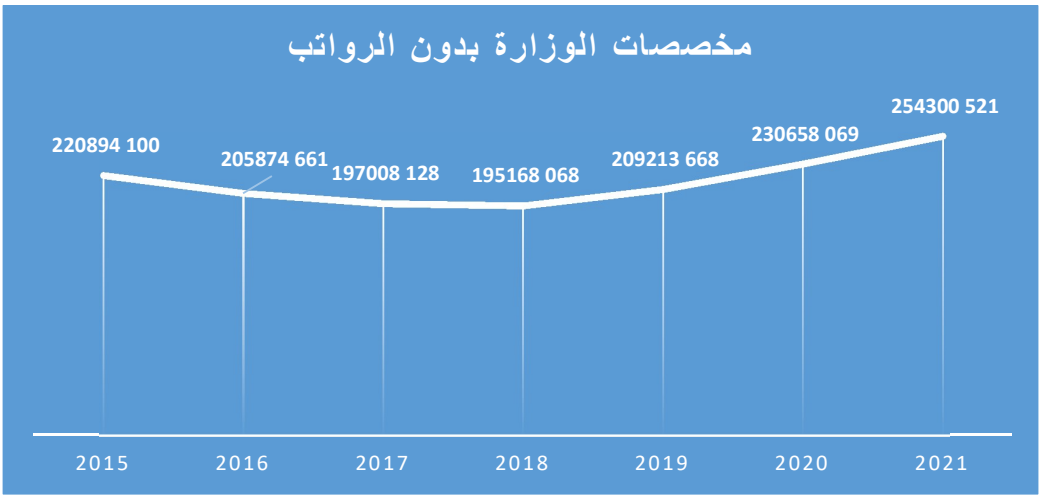

الشكل رقم: مخصصات الوزارة بدون الرواتب حسب السيناريو الاتجاهي

3.6. إطار الانفاق متوسط المدى مع التدخل 2019-2021

1.3.6. السياسات الجديدة والإصلاحات

83. ستركز سياسة القطاع خلال الفترة 2019-2021 على المجالات التالية:

برنامج الإدارة العمومية

84. تعزيز قدرات القطاع وذلك من خلال اعداد نظام متكامل للمعلومات يوفر المعطيات حول المحاظر والمساجد والتعليم النظامي ومحو الأمية إضافة الى المعطيات الإدارية والمالية للقطاع. يمركز النظام هذه المعلومات انطلاقا من قواعد البيانات على المستوى الجهوي.

يتطلب الإصلاح:

	العدد
اكتتاب مهندسين احصائيين بكالوريا+5	2
اكتتاب فنيين احصائيين بكالوريا +3	16
اقتناء حواسيب كاملة	25
اعداد البرنامج المعلوماتي	1
دورات تكوينية للإدارات المركزية والجهوية	6

85.تعزيز الموارد البشرية للقطاع وتطويرها عبر التكوين المستمر وانشاء أسلاك في الوظيفة العمومية تأخذ بعين الاعتبار خصوصية القطاع وطبيعة القائمين على تنفيذ سياسته.

في هذا المجال سيتم القيام بما يلي:

	العدد
تنظيم دورات تكوينية لصالح الأئمة	10 دورات
تنظيم دورات تكوينية لشيوخ المحاظر	10 دورات
اعداد دراسة حول نظام جديد للوظيفة العمومية للقطاع وطريقة تنظيم الأسلاك وكيفية الاكتتاب فيها	دراسة
اكتتاب 300 امام	300
اكتتاب اداريين ماليين	2
اكتتاب اداريين مدنيين	2
اكتتابي اخصائي موارد بشرية	1

86. تعزيز قدرات الإدارات الجهوية للوزارة تماشيا مع المهام والمسؤوليات الجديدة الممنوحة للجهات، وهو ما يتطلب إدارة جهوية فعالة وديناميكية وقادرة على القيام بمعظم مهام الوزارة بالشكل المناسب على المستوى الجهوي. يتطلب الأمر الترفيع في المبالغ الزهيدة الممنوحة أصلا لهذه الإدارات ومدها بالكادر البشري المناسب.
87. ترقية مهام التفتيش والرقابة والمتابعة وذلك بالتكوين المستمر على تقنيات التفتيش ومد الجهات المعنية بالإمكانيات المادية واللوجستية الضرورية لذلك.
88. تنظيم العبادات المالية مثل الزكاة والوقف. يتطلب الأمر تمويل دراسات فنية للتعرف على الأسلوب الأمثل لتنظيم الزكاة جمعا وتوزيعا بما يضمن المطابقة لأحكام الشريعة الإسلامية والفعالية في التسيير، كما يتعين البحث في أسباب ضعف الوقف ومؤسساته. سيؤدي النهوض بهذه العبادات توفير الأموال الكافية لمكافحة الفقر والعوز وتخفيف العبء على مالية الدولة.

برنامج الشؤون الإسلامية

89. في مجال الشؤون الإسلامية، ستتواصل وتتعزز رسالة القطاع في التمكين للشريعة الإسلامية من خلال العناية بكتاب الله نشرا وتوزيعا وتحفيظا والدعوة الى الله واحياء المواسم ودعم قدرات المؤسسات والروابط العاملة في المجال.
90. في هذا السياق، سيتم انشاء دار للنشر تطلع بنشر المصحف الموريتاني بجودة عالية وتوفير الأعداد الكافية لتوزيعه في الداخل في مختلق المساجد والمحاظر إضافة الى الدول المجاورة.
91. كما سيتم تعزيز العناية ببيوت الله من خلال تجهيزها وصيانتها والتكفل بتكاليف تسييرها وتوفير الظروف الملائمة للأئمة والدعاة للقيام بواجباتهم في أحسن الظروف.

92. وفي مجال الحج، سيتم تعزيز المكاسب التي تحققت السنوات الأخيرة من حيث التنظيم والدقة في التسيير على المستويين الداخلي والخارجي، كما سيتم العمل على تنظيم العمرة في السنوات القادمة.

برنامج التعليم النظامي الأصلي

93. تعتمد تدخلات القطاع في هذا البرنامج على ترقية التعليم الأصلي وربطه بالتطورات المتلاحقة التي يشهدها العالم ومد الجسور بين العلوم الشرعية والعلوم الإنسانية والطبيعية وخلق جيل منفتح متمسك بالثوابت ومساير للعصر، إضافة الى مد الاشعاع العلمي والثقافي لبلادنا الى فضاءات أرحب وأوسع استمرارا لما خلفه الأجداد من سمعة طيبة وما نشروه من علم نافع.

94. سيتم تدعيم قدرات المعهد العالي للبحوث والدراسات الإسلامية بشريا وماديا وذلك من خلال اكتتاب مجموعة من الأساتذة في اختصاصات الاقتصاد الإسلامي وأصول الدين واللغة العربية والامامة والمهن القضائية والحضارة والاعلام. كما سيتم توسعة مباني المعهد وتشييد قاعات دراسية جديدة وبناء مكتبة عصرية وتجهيزها.

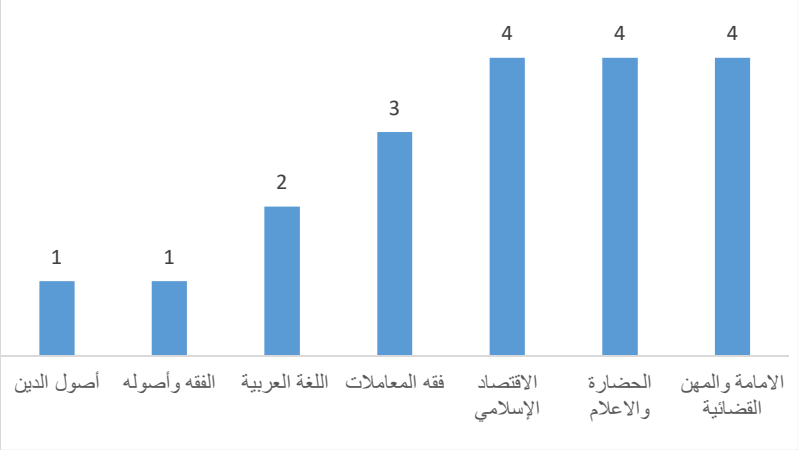

95. الشكل : حاجة الاكتتابات للمعهد العالى للدرسات والبحوث الإسلامية

97. أما جامعة العلوم الإسلامية بلعيون، فستعرف خلال الفترة 2019-2021 تجسيدا فعليا للمحطات الأساسية من مشروع الجامعة، حيث سيتم بناء مدرجات للطلبة ومكتبات وقاعات للدروس كما سيتم تعزيز الكادر البشري بالشكل الذي يسمح بتأطير العدد المتزايد من طلبة الاجازة والدفعات الجديدة من طلبة الماستر وكذلك ترقية البحث العلمي.

98. في هذا الإطار وانطلاقا من المعايير المعتمدة في التعليم العالي والقوانين المنظمة له تم تحديد الحاجة لاكتتاب 50 أستاذا جامعيا موزعين على التخصصات والكليات كما يلي:

الجدول رقم: حاجة الاكتتبات لجامعة العلوم الإسلامية بلعيون

أصول الدين العيون					
الاختصاص	عدد الساعات السنوية	عدد الاساتذة الرسميين	**عبء الأساتذة الرسميين**	باقي الساعات	حاجة الاكتتاب
القرآن الكريم وعلومه	1170	3	450	720	4
السنة وعلومها	1014	1	138	876	4
العقيدة والمذاهب المعاصرة	702	2	208	494	3
المجموع					11

اللغة العيون					
التخصص	عدد الساعات السنوية	عدد الاساتذة الرسميين	عبء ا الاساتذة الرسميين	باقي الساعات	حاجة الاكتتاب
الادب العربي والتقد	331.5	2	276	55.5	1
البلاغة	156	0	0	156	1
النحو و الصرف	737	0	0	737	4
اللسانيات وفقه اللغة	0	0	9	195	1
التاريخ القديم	97.5	0	0	97.5	1
التاريخ الوسيط	312	1	138	174	1
التاريخ الحديث	195	0	0	195	1
التاريخ المعاصر	370	1	138	232	1
الإعلام	598	1	138	460	3
الاتصال	325	0	0	325	2
الفرنسية					2
الانجليزية					1
المعلوماتية					2
المجموع					21

الشريعة العيون					
التخصص	عدد الساعات السنوية	عدد الاساتذة الرسميين	عبء ا الاساتذة الرسميين	باقي الساعات	الحاجة من الاكتتاب
الفقه والأصول والقواعد	2054	4	552	1502	8
القانون الخاص والعام	1176.5	2	276	900.5	5
الاقتصاد العام والإسلامي	1079	1	138	941	5
المجموع	4309.5	8	1316	2993.5	18

برنامج التعليم المحظري والمهني ومحاربة الأمية

99. في مجال المحاظر سيتم العمل على الحفاظ على هوية المحظرة الشنقطية وتكريس القيم والمضامين التي تحملها، وذلك من خلال العناية بأمهات المحاظر ذات البعد التاريخي ومدها بسبل البقاء من مقرات وامكانيات مادية ومالية

100. كما سيتم العمل على تعميم تجربة المحاظر النموذجية التي أثبتت فاعليتها في مكافحة الأمية وفتح افاق واعدة لشباب الأوساط الفقيرة وتأمينها من الانحراف.

101. وفي مجال محاربة الأمية، سيتم تعزيز تجربة المحاظر النموذجية بمحاربة الأمية وفق منهجية تكاملية تستهدف المحيط الاجتماعي للمستفيدين من هذه المحاظر، كما سيتم تطوير اليات وأساليب محاربة الأمية من خلال استخدام الوسائل الالكترونية للوصول الى المستهدفين في الوقت المناسب وبالأسلوب الأمثل.

102. أما في مجال التكوين المهني، فسيتم العمل على تنويع التكوين المتاح ليشمل تخصصات جديدة واعدة قادرة على توفير فرص عمل للشباب الخريجين ومتماشية مع التطورات الاقتصادية التي يشهدها البلد

	الجهة
تعميم تجربة المحاظر النموذجية	إدارة المحاظر
دعم كبريات المحاظر التاريخية	إدارة المحاظر
محو الأمية المعتمد على المحاظر النموذجية	إدارة محاربة الأمية
محو الأمية عبر الوسائط الالكترونية	إدارة محاربة الأمية
تنويع العرض التكويني المهني لخريجي المحاظر	مركز التكوين المهني للمحاظر

2.3.6. تقدير التكاليف

103. تم تقدير التكاليف اعتمادا على المنهجية المذكورة انفا إضافة الى الأخذ بعين الاعتبار التأطير الماكرواقتصادي للدولة خلال السنوات السابقة والهامش الميزانوي المتاح.

104. وقد تم التوصل الى تقدير مخصصات التسيير الإضافية التالية حتى يتمكن القطاع من تنفيذ خطته. وتعادل هذه المخصصات الجديدة المطلوبة زيادة قدرها 8% في هذه البنود:

مخصصات تسيير جديدة	2019	2020	2021
الإدارات الجهوية	2 600 000	2 730 000	2 866 500
الإدارات المركزية (8*170000)	1 360 000	1 360 000	1 360 000
مسابقة القران الكريم	2 000 000	2 000 000	2 000 000
الملتقى السنوي حول العنف والإرهاب	2 500 000	2 500 000	2 500 000
التعليم الأصلي في المناطق الأقل حظا	8 100 000	8 100 000	8 100 000
ملتقيات الأئمة وشيوخ المحاظر	1 000 000	1 000 000	1 000 000
المجموع	**17 560 000**	**17 690 000**	**17 826 500**

105. أما ميزانية الاستثمار فتكاد تكون معدومة اذا استثنينا الدعم المخصص للبحث العلمي بجامعة العلوم الإسلامية بالعيون. ولذا تم اختيار المشاريع الرئيسية التي من شأنها أن تحقق نهضة نوعية في القطاع اذا ما تم توفير اللازم لتنفيذها. وتتمثل هذه المحفظة في المشاريع التالية:

استثمارات جديدة	2019	2020	2021
بناء دار نشر للقران الكريم	12 000 000	8 000 000	2 000 000
مكتبة متكاملة بجامعة العلوم الإسلامية بلعيون		2 918 000	2 000 000
دعم الماستر والبحث العلمي بجامعة العلوم الإسلامية بلعيون	2 189 000	4 189 000	4 189 000
دعم الماستر والبحث العلمي بالمعهد العالي للدراسات والبحوث الإسلامية	4 189 000	4 189 000	4 189 000
تعميم تجربة المحاظر النموذجية	50 158 750	50 158 750	50 158 750
دعم كبريات المحاظر التاريخية	45 612 000	45 612 000	45 612 000
صيانة وتجهيز المساجد	4 886 500	4 886 500	6 886 500
محو الأمية عبر الوسائط الالكترونية	15 241 480	18 931 110	28 931 110
محو الأمية المعتمد على المحاظر النموذجية	3 464 000	15 098 000	15 098 000
تنويع العرض التكويني لمركز التكوين المهني للمحاظر	1 000 000	1 500 000	2 500 000
نظام المعلومات	1 200 000	1 500 000	2 000 000
المجموع	**139 940 730**	**156 982 360**	**163 564 360**

106. وبشكل اجمالي ستنتقل مخصصات القطاع الموجهة للتسيير من 224773668 أوقية سنة 2019 الى 235264351 أوقية سنة 2020 لتصل الى 246279569 أوقية سنة 2021 وذلك دون أخذ الأجور بعين الاعتبار سواء منها الأجور الجارية أو تلك المتعلقة بالاكتتابات الجديدة المطلوبة.

107. أما ميزانية الاستثمار فستنتقل من 141940730 أوقية سنة 2019 (منها 2000000 أوقية فقط معتمدة) الى 156982360 أوقية سنة 2020 لتصل الى 163564360 أوقية سنة 2021.

ميزانية التسيير	2019	2020	2021
المخصصات المعتمدة	207 213 668	217 574 351	228 453 069
المخصصات المطلوبة	17 560 000	17 690 000	17 826 500
الجميع	224 773 668	235 264 351	246 279 569
%للزيادة المطلوبة	8%	8%	8%

ميزانية الاستثمار	2019	2020	2021
المخصصات المعتمدة	2 000 000		
المخصصات المطلوبة	139 940 730	156 982 360	163 564 360
الجميع	**141 940 730**	**156 982 360**	**163 564 360**

الميزانية الكلية للوزارة بدون الرواتب

2019	2020	2021
366 714 398	**392 246 711**	**409 843 929**

7.المتابعة والتقييم

106. تم اعداد إطار الانفاق متوسط المدى وفق مقاربة تشاركية من طرف لجنة للتوجيه يترأسها المستشار القانوني لوزير الشؤون الإسلامية والتعاون الأصلي وعضوية المديرين المركزيين في الوزارة إضافة لممثل للإدارة العامة للميزانية.

107. وستتولى هذه اللجنة متابعة تنفيذ هذا الإطار من خلال اعداد تقارير فصلية حول تطور أهم المؤشرات الرئيسية للقطاع وكذلك التقدم في تنفيذ المشاريع وتحقيق الأهداف.

الملحق: شكليات تحديد المشاريع

شكلية تحديد المشروع

اسم المشروع:	بناء دار للقرآن الكريم وعلومه (لطباعة المصحف الشريف و نشر تعاليمه الكريم و الاعتناء بأهله)
الوزارة:	وزارة الشؤون الإسلامية و التعليم الأصلي
محور استراتيجية النمو المتسارع والرفاه المشترك	التهذيب
القطاع	المصادر البشرية
المدة المفترضة للمشروع بالأشهر	60 شهرا
مناطق تدخل المشروع:	كافة ولايات الوطن
1- وصف المشكل الذي يراد حله أو الحاجة التي يراد سدها	- الحاجة الماسة لتوفير المصحف الصحيح المراجع و المدقق من طرف علمائنا و بكميات تغطي حاجيات المحاظر على عموم التراب الوطني و ذلك نظرا لانتشار الكثير من المصاحف الواردة من الخارج و التي تكثر فيها الأخطاء، - الاعتناء بحملة كتاب الله من خلال تأهيلهم للمشاركة في المسابقات العلمية التي يمثلون فيها بلادنا، - ربط شبابنا بتعاليم القرآن الكريم السمحة لتحصينهم ضد الغلو و التطرف، - بث تعاليم القرآن الكريم، - استمرار العطاء الشنقيطي المحظري الذي عرف به علماؤنا علي مر التاريخ، - الحد من هجرة حملة القرآن الكريم - توفير العدد الكافي من القراء لصلاة التراويح لكافة المساجد
2. حجم المشكل/ الحاجة	غياب صرح علمي خاص بالقرآن الكريم وعلومه
1.2 أهمية و حجم المشكل/ الحاجة	- غياب تهيئة القراء للمنافسات الدولية، - عدم تحصين الناشئة ضد مخاطر الغلو و التطرف و تربيتهم علي الأخلاق الفاضلة، - عدم وجود مصحف مصحح و مدقق من طرف علمائنا بالعدد الكافي و بمختلف الأحجام و الأجزاء،
2.2 النتائج المحتملة عند عدم حل المشكل/ الحاجة	- انتشار المصاحف المحرفة الواردة إلينا من الخارج و التي يكثر فيها التحريف و التصحيف، - غياب نخبة مؤهلة من قرائنا للمنافسة في المسابقات القرآنية الدولية، - هجرة حملة القرآن الكريم إلى الخارج
3. تحديد الأفكار لمعالجة المشكل	يتعلق الأمر بإنشاء دار لطباعة ونشر المصحف الموريتاني والعناية بحملة كتاب الله تعالى لتكون مرجعا لأهل القرآن الكريم وربط

	حاضر الأمة بماضيها من خلال استمرار عطاء علمائها الأجلاء وتمكين شبابنا من حفظ القرآن الكريم وتعاليمه السمحة لتحصينهم ضد الغلو و التطرف وبث تعاليمه والحد من هجرة حملته.
1.3 وصف كل الحلول الممكنة لكل المشكل أو الحاجة	بعد التقييمات التي قام بها القطاع و التي أظهرت أن نتائج تجربة طباعة وتوزيع النسخة الموريتانية للمصحف الشريف برواية ورش عن نافع كانت إيجابية حيث تم توزيع كمية من المصاحف على بعض محاظرنا ومساجدنا كان لها الأثر الكبير في تغذية بعض المحاظر بمصحف موريتاني مصحح ومدقق حسب الرواية المعتمدة وقد لقي هذا المصحف استحسانا وقبولا من طرف شيوخ المحاظر وأئمة المساجد.
2.3 وصف انسجام كل فكرة مع الأهداف العامة أو القطاعية	يعتبر بناء هذا الصرح التعليمي من ضمن الأهداف الأساسية لوزارة الشؤون الإسلامية والتعليم الأصلي.
3.3 أمثل طريقة لحل المشكل أو سد الحاجة	بناء دار للقرآن الكريم وعلومه (لطباعة المصحف الشريف و نشر تعاليمه الكريم و الاعتناء بأهله)
4.3 المشاريع قيد التنفيذ تحاول حل المشكل	تمت طباعة ونشر مصحف موريتاني برواية ورش عن نافع بكمية لم تغط الحاجة ولم يكتب لهذه التجربة الاستمرار.
5.3 اذا كانت الإجابة نعم، هل هذا المشروع المقترح أفضل من المشاريع الأخرى	يعتبر المشروع المقترح عبارة عن إنشاء صرح علمي وتعليمي يعتني بالقرآن الكريم وأهله وطباعة المصحف الشريف وتعميمه على عموم التراب الوطني.
4. المضمون الأولي للمشروع	يتعلق الأمر ببناء دار للقرآن الكريم تختص بطباعة ونشر المصحف الموريتاني والعناية بحملة كتاب الله تعالى لتكون مرجعا لأهل القرآن الكريم وربط حاضر الأمة بماضيها من خلال استمرار عطاء علمائها الأجلاء وتمكين شبابنا من حفظ القرآن الكريم وتعاليمه السمحة لتحصينهم ضد الغلو و التطرف وبث تعاليمه والحد من هجرة حملته.
1.4 تقديم بشكل أولي لائحة الأشغال الأساسية للمشروع المستقبلي و السلع و الخدمات التي يتوقع توفيرها	- بناء مجمع: (12.000.000 أوقية) - تجهيزات: 6.000.000 أوقية - تأهيل القراء: 2.000.000 - رواتب عمال المشروع: 2.000.000 أوقية مجموع التكاليف خلال 60 شهرا: 22.000.000 أوقية

شكلية تحديد المشروع

اسم المشروع: **دعم الماستر والبحث العلمي**

الوزارة	وزارة الشؤون الإسلامية و التعليم الأصلي
محور استيراتيجة النمو المتسارع والرفاه المشترك	الرافعة الثانية من استيراتيجة النمو المتسارع والرفاه المشترك (الولوج للخدملت الأساسية)
القطاع	الموارد البشرية
المدة المقدرة للمشروع بالأشهر	48 شهر
مناطق تدخل المشروع	لعيون

1. وصف المشكل الذي يراد حله أو الحاجة التي يراد سدها

تعتبر جامعة العلوم الإسلامية أول لبنه في إطار لامركزية التعليم العالي في البلد
كما أنها خطوة كبيرة في إطار تطوير التعليم الأصلي
وقد تخرج منها لحد الساعة خمس دفعات من مرحلة الليصانص لم يجد أغلبهم طريقه لإكمال دراسته
ويمثل افتتاح شعب الماستر حاجة ملحة بالجامعة نظرا لما يلي
- كونه ضرورة لاكتمال البنى التربوية للجامعة التي تعتمد منذ إنشائها النظام التربوي الدولي lmd ولازالت لحد الساعة في مرحلة الليصانص رغم تخريجها لخمس دفعات متتالية
- كونه يمثل الهدف الأسمى الذي من أجله تم تأسيس الجامعة وهو الاستغناء عن الخارج في مجال العلوم الإسلامية والعربية نظرا لما هو معروف عن بلادنا من تقدم في هذه العلوم
- حاجة الطلبة الماسة إليه في إكمال دراساتهم وإغنائهم عن السفر الخارجي الذي يكلفهم أعباء مالية جسيمة لا يستطيع بعضهم تحملها
- المساهمة في حل الكثير من الإشكالات البحثية المطروحة

2. حجم المشكل/الحاجة

1.2. أهمية وحجم المشكل/الحاجة

يظهر حجم المشكل جليا حينما ندرك أن الجامعة خرجت دفعتها الخامسة من حملة الليصانص دون أن تفتح المسار الدراسي الموالي مما جعل أغلب خريجيها غير مكملين لمساراتهم العلمية
عدم وجود منح خارجية للطلبة
عدم انتظام إصدار المجلة العلمية المحكمة للجامعة
غياب الجامعة عن محافل وملتقيات البحث العلمي الوطنية والدولية

2.2.النتائج المحتملة عند عدم حل المشكل/الحاجة

تكمن النتائج المحتملة عند عدم حل المشكل في ما يلي:

- عدم تحقيق الجامعة لأهداف إنشائها
- وجود دفعات كثيرة من الشباب الذين لم يستطيعوا تكميل مسارهم العلمي مما يضعف من مردوديتهم العملية
- تعطيل الدور البحثي للجامعة
- توقع حدوث إضرابات طلابية مطالبه بفتح الدراسات العليا

3.تحديد الأفكار لمعالجة المشكل

1.3. وصف كل الحلول الممكنة لكل المشكل أو الحاجة

- فتح شعب للماستر وإقامة وحدات بحثية بالجامعة
- بعث الطلبة إلى الخارج لإكمال دراستهم-
- تمويل التكوين المستمر للأساتذة في الخارج

2.3. وصف انسجام كل فكرة مع الأهداف العامة أو القطاعية

- لاشك أن الفكرة الأولى وهي فتح شعب للماستر وفتح وحدات بحثية بالجامعة ألصق بالمحور الثاني من استراتيجية النمو المتسارع من ابتعاث الطلبة والأساتذة إلى الخارج

3.3. أمثل طريقة لحل المشكل أو سد الحاجة

- فتح شعب للماستر وإقامة وحدات بحثية بالجامعة

4.3. المشاريع قيد التنفيذ تحاول حل المشكل

لا توجد

5.3. إذا كانت الإجابة نعم، هل هذا المشروع المقترح أفضل من المشاريع الأخرى

4.المضمون الأولي للمشروع

1.4. تقديم بشكل أولي لائحة الأشغال الأساسية للمشروع المستقبلي والسلع والخدمات التي يتوقع توفيرها .

يمثل الجدول التالي دراسة مبسطة للتكاليف

المقاعد	100 مقعد	1600	160000
المكاتب	5 مكاتب	10000	50000
وحدات المعلوماتية	5 وحدات	25000	125000

منح الطلاب المنتظمين	50	1400*12	840000
ساعات الأساتذة	25 أسبوعا	500*26*25	325000
أوراق الامتحان	15000		100000
الرقابة	6*5000*4		120000
لجنة اشراف الامتحان	4*10000*4		160000
شراء الكتب			400000
استضافة أساتذة من نواكشوط			300000
نقل الطلبة	3باصات صغيرة *23000*8		552000
المشاركة في الملتقيات العلمية			500000
إصدار مجلة الجامعة			250000
تعويضات الباحثين			100000
إعداد الدراسة			87000
برنامج الكتروني			120000
المجموع			4189000

شكلية تحديد المشروع

اسم المشروع: **مشروع أنشاء مكتبة متكاملة بجامعة العلوم الإسلامية بلعيون**

الوزارة	وزارة الشؤون الإسلامية و التعليم الأصلي
محور استيراتيجة النمو المتسارع والرفاه المشترك	الرافعة الثانية من استيراتيجة النمو المتسارع والرفاه المشترك (الولوج للخدملت الأساسية)
القطاع	الموارد البشرية
المدة المقدرة للمشروع بالأشهر	12 شهر
مناطق تدخل المشروع	جامعة العلوم الإسلامية بلعيون

3. وصف المشكل الذي يراد حله أو الحاجة التي يراد سدها

تمثل المكتبة أهم العناصر المكونة للجامعة نظرا لكونها المعين الذي ينهل منه الأساتذة والطلاب على حد السواء وبالرغم من كون جامعة العلوم الإسلامية تسير في عامها الثامن إلا انه لا توجد بها بناية مكتبة ولم تشتر مكتبة لحد الساعة

ولا توجد مكتبات عامة بالمدينة يرجع إليها الطلاب

4. حجم المشكل/الحاجة

1.2. أهمية وحجم المشكل/الحاجة

يظهر حجم المشكل جليا حينما ندرك أن جامعة من ثلاث كليات لا توجد بها مكتبة واحدة في حين كان يفترض أن تكون لكل قسم مكتبته الخاصة فضلا عن كل كلية أحرى الجامعة

2.2.النتائج المحتملة عند عدم حل المشكل/الحاجة

تكمن النتائج المحتملة عند عدم حل المشكل في ما يلي:

- عدم تحقيق الجامعة لهدف إنشائها
- تعطل إعداد رسائل تخرج الطلاب
- صعوبة تحضير الأساتذة
- تعطل النشاط المعرفي الموازي للدروس الفصلية
- تعطل البحث العلمي عموما بالجامعة

3.تحديد الأفكار لمعالجة المشكل

1.3. وصف كل الحلول الممكنة لكل المشكل أو الحاجة

- إنشاء مكتبة خاصة بالجامعة وتزويدها بالكتب والمراجع
- تنقل الطلبة خارج المدينة للبحث عن الكتب
- شراء كل شخص لمكتبة خاصة به

2.3. وصف انسجام كل فكرة مع الأهداف العامة أو القطاعية

- لاشك أن الفكرة الأولى وهي إنشاء مكتبة بالجامعة أيسر والصق بالرافعة الثانية من الاستراتيجية العامة للنمو المتسارع والرفاه المشترك كما تنسجم انسجاما تاما بالنسبة لما يهداف اليه القطاع من تطوير التعليم الأصلي

3.3. أمثل طريقة لحل المشكل أو سد الحاجة

- أنشاء مكتبة خاصة بالجامعة وتزويدها بالكتب والمراجع الضرورية

4.3. المشاريع قيد التنفيذ التي تحاول حل المشكل
لا توجد

5.3. إذا كانت الإجابة نعم، هل هذا المشروع المقترح أفضل من المشاريع الأخرى

4.المضمون الأولي للمشروع

1.4. تقديم بشكل أولي لائحة الأشغال الأساسية للمشروع المستقبلي والسلع والخدمات التي يتوقع توفيرها

- تجهيز 3 قاعات كبيرة أولاهما للمكتبة والثانية للمطالعة والثالثة للمكتبة الإلكترونية
- تجهيز مكتبين إداريين
- انشاء برنامج الكتروني لتسيير المكتبة
والجدول التالي يمثل الدراسة الأولية للتكاليف

بناية المكتبة	المساحة	العدد	سعر الفرد	التكلفة الإجمالية
	2*15*12م	360	8500	3060000
شراء الكتب		2000	200	400000
وحدلت المعلوماتية		30	موجودة	0
طاولات المطالعة		30	2000	60000
المقاعد		120	1800	216000
المكاتب		2	10000	20000
الفرش	360م	360	450	162000
المجموع				3918000

نقطة الاتصال بالوزارة المعنية	
الاسم واللقب: محمد المامون ولد مينحن	البريد الالكترونيmminahna@gmail.com
الهاتف:44685666/22379601	تاريخ التحرير13/09/2018

شكلية تحديد مشروع

اسم المشروع:	تعميم تجربة المحاظر النموذجية
الوزارة:	وزارة الشؤون الإسلامية و التعليم الأصلي
محور استراتيجية النمو المتسارع والرفاه المشترك:	المحور الثاني
القطاع:	المصادر البشرية
المدة المفترضة للمشروع بالأشهر	48 شهرا
مناطق تدخل المشروع:	كافة ولايات الوطن
1- وصف المشكل الذي يراد حله أو الحاجة التي يراد سدها	غياب مؤسسات تعليمية محظرية في مناطق تواجد الارقاء السابقين و انتشار الجهل و الحاجة الماسة و الهشاشة الي وجود تعليم محظري فعال
2. حجم المشكل/ الحاجة	غياب التعليم المحظري في مناطق متعددة من الوطن و انتشار الجهل و الفقر بها.
1.2 أهمية و حجم المشكل/ الحاجة	القضاء على الفوارق الاجتماعية في مجال التعليم ومحاربة التهميش في المناطق المستهدفة و تحصين الناشئة ضد مخاطر الغلو و التطرف و تربيتهم علي الأخلاق الفاضلة.
2.2 النتائج المحتملة عند عدم حل المشكل/ الحاجة	.انتشار الجهل و مخلفاته الخطيرة إضافة الي الفقر و غياب روح المواطنة.
3. تحديد الأفكار لمعالجة المشكل	يتعلق الأمر بافتتاح محاظر نموذجية تستقبل كل واحدة منها 30 طالبا يتابعون التعليم بها سنتين بغية الحصول علي معارف إسلامية من قران و فقه و معرفة الضرورات الدينية بالإضافة الي تعلم مبادئ الحساب و التربية المدنية و المواطنة و التربية الصحية، يتم تقييم مستمر طيلة فترة الدراسة، و بعد انقضاء السنتين يتم اجراء امتحان خاص يهدف الي الاحتفاظ بالطلبة المتفوقين و توجه البقية الي التعليم النظامي. ان الهدف من تعميم تجربة المحاظر النموذجية هو القضاء كليا على مخلفات الاسترقاق وتمكينا لكافة شرائح مجتمعنا من النفاذ إلى الخدمات التعليمية عموما والمحظرية منها على وجه الخصوص، فالمحاظر النموذجية رؤية متميزة تضمن تحفيز وتشجيع سكان المناطق الأقل حظا في التعليم والأكثر فقرا وهشاشة على تعليم محظري فعال وذلك من خلال تكفل القطاع بكافة النفقات المتعلقة بالمقر وشيخ المحظرة فضلا عن منح معتبرة للطلاب إضافة إلى التأطير والمتابعة الدائمين.
1.3 وصف كل الحلول الممكنة لكل المشكل أو الحاجة	بعد التقييمات التي قام بها القطاع و التي أظهرت أن نتائج تجربة المحاظر النموذجية كانت إيجابية علي الطلبة و السكان من الناحتين الاقتصادية و الاجتماعية كان لزاما علينا ان نطالب بتوسعة هذه التجربة حتي يصل

	عدد المحاظر النموذجية الي 100 محظرة لتعم كافة المقاطعات و المراكز الإدارية.
2.3 وصف انسجام كل فكرة مع الأهداف العامة أو القطاعية	يعتبر زرع محاظر نموذجية في المناطق الأقل حظا في التعلم من ضمن الأهداف الأساسية لإدارة المحاظر.
3.3 أمثل طريقة لحل المشكل أو سد الحاجة	زرع محاظر نموذجية في المناطق الأقل حظا في التعلم
4.3 المشاريع قيد التنفيذ تحاول حل المشكل	تم حتي الان زرع 60 محظرة نموذجية في 13 من ولايات الوطن
5.3 اذا كانت الإجابة نعم، هل هذا المشروع المقترح أفضل من المشاريع الأخرى	يعتبر المشروع المقترح توسعة لتجربة قائمة حاليا و قد أعطت نتائج مشجعة حيث خرجت هذه المحاظر مجموعة من الشباب اصبحوا اليوم نموذجا للطلاب الاخرين.
4. المضمون الأولي للمشروع	االمحاظر النموذجية تجربة رائدة عم نفعها سكان المناطق الاقل حظا في التعليم والاكثر فقرا وهشاشة، فهذه المحاظر النموذجية تمكن الطلاب من الحصول على معارف مهمة اضافة الي قدرتها على تربية النشء وتحصين فكر الشباب من التطرف والانحراف والممارسات الضارة والشاذة وتمكينهم من ولوج الحياة النشطة من اوسع الابواب حتى يصبحوا مواطنين صالحين مثمرين منتجين مشاركين في رفاهية المجتمع، و هذا هو ما يدفع القطاع اليوم اكثر من اي وقت مضي الى الاهتمام بهذا النوع من المحاظر ويرسخ قناعته بضرورة نشرها حتي تعم كافة مناطق الوطن.
1.4 تقديم بشكل أولي لائحة الأشغال الأساسية للمشروع المستقبلي و السلع و الخدمات التي يتوقع توفيرها	- رواتب المدرسين: (10.000 أوقية X 48 شهرا X 100محظرة= 48.000.000 أوقية جديدة - منح الطلاب: 1.000 أوقية X48شهراX 30 تلميذا X 100محظرة = 144.000.000 أوقية - رواتب عمال المشروع: 6.000.000 أوقية - التجهيزات: 1.010.000 أوقية - تحديد أماكن الاستهداف المتابعة والتقييم: 1.625.000 أوقية مجموع التكاليف خلال 48 شهرا: 200.635.000 أوقية **توزع المبلغ علي السنوات الاربعة**

2019	2020	2021	2022
50.158.750	50.158.750	50.158.750	50.158.750

شكلية تحديد المشروع

اسم المشروع:	دعم كبريات المحاظر للحفاظ علي دورها التاريخي
الوزارة:	وزارة الشؤون الإسلامية و التعليم الأصلي
محور استراتيجية النمو المتسارع والرفاه المشترك	التهذيب
القطاع:	المصادر البشرية
المدة المفترضة للمشروع بالأشهر	48 شهرا
مناطق تدخل المشروع:	كافة التراب الوطني
1- وصف المشكل الذي يراد حله أو الحاجة التي يراد سدها	غياب الدور الهام الذي تلعبه المحاظر في مجال نشر العلوم الشرعية المعتدلة و المحافظة علي الهوية الإسلامية و المذهب الموحد.
2. حجم المشكل/ الحاجة	ـ انتشار الغزو الفكري المتطرف ـ و انشغال شيوخ المحاظر بالضرورات اليومية مما يؤول الي عزوفهم عن التدريس ـ انعدام أمانك تقي الطلاب الحر و البرد.
1.2 أهمية و حجم المشكل/ الحاجة	نشر التعاليم الإسلامية السمحة من خلال العقيدة الاشعرية الوسطية و المذهب المالكي المعتدل و تربية الأجيال علي الأخلاق الفاضلة و ضرورة التعامل مع المستجدات من خلال فقه المرحلة و الأحكام السلطانية.
2.2 النتائج المحتملة عند عدم حل المشكل/ الحاجة	اعتناق الفكر المتطرف و انتشار ظاهرة العنف و الانحراف و تراجع الاشعاع الثقافي للبلد وانتشار الجهل و الرذيلة باعتبار المحظرة أنجع وسيلة للحد منهما.
3. تحديد الأفكار لمعالجة المشكل	دعم شيوخ كبريات المحاظر من خلال التكوينات المستمرة، تشجيعات شهرية و بناء مقرات للمحاظر و ذلك لضمان بقائها و استمرار عطائها الذي ميز بلاد شنقيط و رفع صيتها في الداخل و الخارج.
1.3 وصف كل الحلول الممكنة لكل المشكل أو الحاجة	التكفل بنفقات362 من كبريات المحاظر علي امتداد التراب الوطني و بناء 362 مقر بمعدل غرفة لكل محظرة.
2.3 وصف انسجام كل فكرة مع الأهداف العامة أو القطاعية	يعتبر دعم كبريات المحاظر من ضمن الأهداف الأساسية لوزارة الشؤون الإسلامية و التعليم الأصلي.
3.3 أمثل طريقة لحل المشكل أو سد الحاجة	دعم كبريات المحاظر المتميزة بعطائها و اشعاعها العلمي.

4.3 المشاريع قيد التنفيذ تحاول حل المشكل	تم حتي الان دعم 229 محظرة في كافة ولايات الوطن.
5.3 اذا كانت الإجابة نعم، هل هذا المشروع المقترح أفضل من المشاريع الأخرى	تعتبر كبريات المحاظر مقترح توسعة لتجربة قائمة حاليا و قد أعطت نتائج مشجعة حيث تخرج هذه المحاظر العديد من الأساتذة و الفقهاء و القضاة و تنشر العلم و المعرفة و تحصن المجتمع من العنف و التطرف من خلال بث الخطاب الديني المعتدل المبني علي التسامح و قبول الغير.
4. المضمون الأولي للمشروع	يعتبر دعم كبريات المحاظر مبادرة رائدة تمكن الطلاب من الحصول على معارف مهمة اضافة الي قدرتها على تحصين فكر الشباب من التطرف والانحراف والممارسات الضارة والشاذة وتمكينهم من ولوج الحياة النشطة من اوسع الابواب حتى يصبحوا مواطنين صالحين مثمرين منتجين مشاركين في رفاهية المجتمع، و هذا ما يدفع القطاع اليوم اكثر من اي وقت مضي الى الاهتمام بهذا النوع من المحاظر ويرسخ قناعته بضرورة دعمها حتي تحافظ علي دورها التاريخي.
1.4 تقديم بشكل أولي لائحة الأشغال الأساسية للمشروع المستقبلي و السلع و الخدمات التي يتوقع توفيرها	ـ تعويضات شيوخ المحاظر: (8.000 أوقية X 48 شهرا X 362محظرة= 139.008.000 أوقية جديدة ـ بناء مقر لكل محظرة= 120.000 X362 = 43.440.000 أوقية مجموع التكاليف خلال 48 شهرا:182448000أوقية **توزع المبلغ علي السنوات الاربعة**

2019	2020	2021	2022
45.612.000	45.612.000	45.612.000	45.612.000

شكلية تحديد مشروع

اسم المشروع:	: **محو الأمية عبر الوسائط الإلكترونية**

الوزارة:	**وزارة الشؤون الإسلامية والتعليم الأصلي**
محور إستراتيجية النمو المتسارع والرفاه المشترك	
القطاع	**التربية**
المدة المقرر للمشروع بالأشهر	**36 شهرا**
مناطق تدخل المشروع	**انواكشوط ـ انواديبو ـ روصو**

1. وصف المشكل الذي يراد حله او الحاجة التي يراد سدها

لازالت الأمية مرتفعة بين صفوف مواطنينا (38%) مشكلة عقبة كبيرة في وجه نمو البلد ورفاه مواطنيه. ورغم الجهود المبذولة إلا أن نسبة المستهدفين من برامج محو الأمية وارتفاع نسبة التسرب المدرسي، تجعلنا بحاجة إلى وسيلة لمحو الأمية أسرع أثرا وأكثر انتشارا: مثل الإذاعة والوسائط الإلكترونية. خصوصا أن بلدنا مترامي الأطراف ويطبعه التقري الفوضوي ونقص الكادر البشري المؤهل في مجالات الاندراكوجيا (تعليم الكبار).

2. حجم المشكل / الحاجة

1.2 أهمية وحجم المشكل/الحاجة

تشكل نسبة الأمية حسب المسوح (البحث المرجعي حول الأمية، 2008) والإحصاء العام للسكان والمساكن (2013) ما بين 36 و38% بين صفوف مواطنينا. هذا بالإضافة إلى أن التحرر من الأمية إنما هو مجرد معبر ضروري للمرور إلى برامج لا متناهية لتعليم الكبار؛ بالإمكان أن تشمل الدروس النظامية (مثل تحضير مختلف الشهادات) والتكوين الفني والمهني والتقنيات الجديدة وغيرها من المعارف البشرية المتزايدة..

2.2. النتائج المحتملة عند عدم حل المشكل/الحاجة

في حالة عدم استخدام الإذاعة في مجال محاربة الأمية فإن البلد سيقضي وقتا طويلا قبل أن يتمكن من استئصال هذا الداء العضال، اللهم إلا إذا تم مضاعفة جهود محو الأمية حضوريا بشكل كثير جدا.

3. تحديد الأفكار لمعالجة المشكل

1.3 وصف كل الحلول الممكنة لكل المشكل أو الحاجة

محو الأمية يمر عبر الطريقتين: الحضورية و عن بعد. إلا الجهود في هذا المجال ينبغي ـ لتسريع الخطو ـ أن تعطي نصيبا معتبرا للإذاعة. كما يلزم أن يحتوي كل مشروع ـ له علاقة مباشرة بالساكنة ـ على مكونة لمحو الأمية.

2.3 وصف انسجام كل فكرة مع الأهداف العامة أو القطاعية
هذه الأفكار التي تهدف إلى محو الأمية داخلة ضمن أولويات الإستراتيجية الوطنية للنمو المتسارع والرفاه المشترك، أهداف التعليم. كما أنها من صميم صلاحيات قطاع الشؤون الإسلامية والتعليم الأصلي.

3.3 أمثل طريقة لحل المشكل أو الحاجة
أمثل طريقة لمواجهة الأمية هي تنويع العرض و إشراك الجميع وتحفيز الدارسين، عبر ربط محو الأمية بالتكوين الفني والمهني و الأنشطة المدرة للدخل وخلق جو ثقافي يوفر ظروفا ملائمة للمطالعة ويثمن العلم والتعلم والمعرفة..

4.3 المشاريع قيد التنفيذ تحاول حل المشكل
حسب علمي لا توجد حاليا أية مشاريع عمومية لمحو الأمية.

5.3 إذا كانت الإجابة نعم، هل هذا المشروع المقترح افضل من المشاريع الأخرى

4. المضمون الأولي للمشروع

تقديم بشكل أولي لائحة الأشغال الأساسية للمشروع المستقبلي والسلع والخدمات التي يتوقع توفيرها
يحاول هذا المشروع محو الأمية عن **21000** أمي، وذلك من خلال استغلال المعدات التربوية الحديثة التي أنجزها القطاع بالتعاون مع اليونسكو/مكتب الرباط. وذلك بتكييف هذه المعدات القيمة مع الإذاعة؛ أي يتم تخفيف المحتويات وإعادة تصميمها بشكل يناسب البث الإذاعي. وقد مكنت التجربة الماضية (راديو أيكا) من تكوين عناصر بشرية في هذا المجال. بعض هذه العناصر لازال في القطاع و البعض الآخر تمت إعادته إلى التعليم. كما خلف المشروع السابق نواة لإذاعة تربوية أقيمت في مباني المعهد التربوي الوطني.

بعد مرحلة مراجعة المعدات وطباعتها يتم تسجيلها، ثم يتم تدريب الموارد البشرية (منعشون، مشرفون، تقنيون، إداريون) قبل أن تقام وحدات المشروع في مناطق الاستهداف (الأقل حظا في التعلم). وهنا يمكن الاستفادة من المحطات الجهوية لإذاعة موريتانيا، كما يمكن استخدام مسجلات mp3 في المناطق التي لا تصلها التغطية الإذاعية. وقد تم عمل ذلك في التجربة السابقة (بمدينة وادان بآدرار) وأعطت كلها نتائج طيبة.

في مرحلة لاحقة يتم إقامة قاعدة بيانات مركزية، تغذيها البيانات الواردة من الميدان: كشوف التسجيل، المتابعة والتقويم، التقارير، إلخ.

يتم إقامة نظام للإشهاد، يثمن تحصيل الدارسين ويؤشر إلى قدرتهم على الاستفادة من برامج ما بعد محو الأمية. هذه الحلقة ستكون جديدة، مقارنة بالتجربة الماضية؛ التي كانت تعطي مجرد إفادات: تميز بين التجاوز ومجرد المشاركة في البرنامج.

الأشغال الأولية للمشروع:

- تكييف الأدوات الديداكتيكية (الجديدة)

- طباعتها من جديد

- تسجيل الدروس (على مختلف الدعامات المستعملة)

ـ تكوين الكوادر البشرية

ـ توفير المعدات المكتبية

ـ إقامة قاعدة للبيانات

أما الإضافات المتوقعة من وراء المشروع، فمنها:

ـ تدريب الكوادر البشرية

ـ تحسين تنظيم وتكوين العاملين

ـ تحسين القدرات البشرية والمادية للإدارة

ـ تحسيس وتعبئة الرأي العام حول أهمية برامج محو الأمية

ـ إقامة وحدات للمشروع بالمناطق الداخلية

ـ تعميم تجربة محو الأمية عبر الإذاعة على عموم التراب الوطني

ـ تحسين وتطوير نظام المتابعة والتقييم عبر إقامة قاعدة بيانات فعالة

ـ تحضير الأرضية المناسبة للأنشطة المدرة للدخل (عبر دروس التعاونيات)

الكلفة الإجمالية للمشروع: 63103700 أوقية جديدة

شكلية تحديد مشروع

اسم المشروع:	**محو الأمية الأسرية المعتمد على المحاظر النموذجية**

الوزارة	وزارة الشؤون الإسلامية والتعليم الأصلي
محور استراتيجية النمو المتسارع والرفاه المشترك	
القطاع	قطاع التربية
المدة المقررة للمشروع بالأشهر	36
مناطق تدخل المشروع	المناطق الأقل حظا في التعليم والحاضنة للمحاظر النموذجية

1. وصف المشكل الذي يراد حله او الحاجة التي يراد سدها

- المواقع التي تقام بها المحاظر النموذجية مناطق هشاشة وفقر مزمن يترافقان مع انخفاض في نسبة التمدرس وغياب شبه تام للمرافق الخدمية، وهو ما يشكل أرضية مثلى لتفشي الانحراف والانجرار إلى التطرف والعنف.
- ومن بين الإجراءات التي اتخذتها الدولة لمواجهة هذه الوضعية إطلاق ديناميكية لفتح المحاظر النموذجية لاستقبال الأطفال غير المتمدرسين، مع حوافز على شكل منح للأهالي تعويضا عن نقص الدخل العائد إلى توقيف عمل الأطفال. ويسعى المشروع الحالي إلى محو الأمية عن أهالي التلاميذ المستفيدين من هذه التجربة، والتي أعطت حتى الآن نتائج مشجعة يمكن استغلالها؛ سبيلا إلى إنجاح محو الأمية الأسرية (كمصدر للتحفيز).
- إن الإرادة السياسية للسلطات العمومية كما تتجلى في الإستراتيجية الوطنية للنمو المتسارع والرفاه المشترك، والخطة العشرية لتطوير النظام التربوي، والمشاريع قيد الإنجاز في هذه المناطق (التزويد بالماء انطلاقا من آفطوط الشرقي، الكهربة، فك العزلة بطرق معبّدة ...) كل ذلك يعزز الأمل في إنجاح المشروع الحالي.

2. حجم المشكل / الحاجة

1.2 أهمية وحجم المشكل/الحاجة

ولا يخفى أن هذا المشروع من شأنه أن يمكن من استغلال شرائح عريضة من المجتمع تنمية البلد بشكل فعال، و/أوالحد من سلبيتهم في هذا الإطا، كما يحد من انتشار ظاهرة التطرف العنيف انطلاقا من المدخل إليها: الدين،

2.2. النتائج المحتملة عند عدم حل المشكل/الحاجة

- سلبية دور الأسر في تكوين وتعليم الشباب المستهدف
- احتمال فشل الجهود المبذولة من أجل احتضان الفئة المستهدفة
- انعكاس الوضعية بشكل سلبي على مسار التنمية بشكل عام
- انعكاس الوضعية بشكل سلبي على الأمن والاستقرار

3. تحديد الأفكار لمعالجة المشكل
1.3 وصف كل الحلول الممكنة لكل المشكل أو الحاجة 2.3 وصف انسجام كل فكرة مع الأهداف العامة أو القطاعية • الإستراتيجية الوطنية من أجل رؤية موسّعة لمحو الأمية في موريتانيا: المحور رقم 3 (ترقية إسهام التعليم الأصلي في مكافحة الأمية) • خطة عمل 2018-2022: المحور 3 (تطوير برامج متنوعة وملائمة في مجال محو الأمية والتعليم غير المصنف). 3.3 أمثل طريقة لحل المشكل أو الحاجة 4.3 المشاريع قيد التنفيذ تحاول حل المشكل 5.3 إذا كانت الإجابة نعم، هل هذا المشروع المقترح افضل من المشاريع الأخرى
4. المضمون الأولي للمشروع
تقديم بشكل أولي لائحة الأشغال الأساسية للمشروع المستقبلي والسلع والخدمات التي يتوقع توفيرها **المكونة 1: هندسة محو الأمية الأسرية** • تحليل حاجات أهالي الأطفال في مناطق تدخل المحاظر النموذجية، بالنظر إلى الواقع الاجتماعي والاقتصادي للمواقع المعنية • إعداد البرامج والدعامات المخصصة لتمرير الكفاءات الأساسية المناسبة • تكثير الدعامات • اختيار المكونين وتكوينهم **المكونة 2: تحسيس وتعبئة الأسر** • اختيار المواقع على أساس المعايير المقررة ومتابعة الترتيب على سلم الأولوية • إيفاد بعثة للتحسيس والتعبئة الاجتماعية (بعرض نتائج المحظرة النموذجية كوسيلة إقناع أو حتى اشتراط وجودها لاستمرار التدخل) **المكونة 3: محو الأمية الأسرية** • اختيار المباني وأدوات تعليم الكبار • تسجيل المعنيين بمحو الأمية تنظيم التكوين بما في ذلك نشاطات المتابعة والتقييم

عدد المستهدفين: 18000 أمي

الكلفة العامة للمشروع: 33660000 أوقية جديدة

شكلية تحديد المشروع

اسم المشروع: **مشروع صيانة وتجهيز المساجد**

الوزارة	وزارة الشؤون الإسلامية والتعليم الأصلي
محور استيراتيجية النمو المتسارع والرفاه المشترك	
القطاع	
المدة المقدرة للمشروع بالأشهر	36 شهرا
مناطق تدخل المشروع	جميع عواصم ولايات الوطن كمرحلة أولى

1. وصف المشكل الذي يراد حله أو الحاجة التي يراد سدها

* النقص الكبير الملاحظ في صيانة وتجهيز المساجد بالخدمات الضرورية :
- الماء
- الكهرباء
- الأفرشة
- النظافة
- صيانة المبنى
- عمال النظافة

مع الإشارة إلى عدم وجود أي مخصصات مالية لهذه الخدمات الأساسية والضرورية في بيوت الله تعالى.

2. حجم المشكل / الحاجة

1.2 أهمية وحجم المشكل / الحاجة

- إن توفير الخدمات الأساسية للمساجد أمر في غاية الأهمية ومع ذلك فإن هذه الخدمات شبه منعدمة في جميع مساجد الوطن.

وهذا لا يتناسب مع مكانة وقدسية المساجد

2.2النتائج المحتملة عند عدم حل المشكل / الحاجة

- تردي الخدمات وعدم توفر الظروف الملائمة لأداء رسالة المسجد (التعبدية و التعليمية والتوجيهية)

3 تحديد الأفكار لمعالجة المشكل

1.3 وصف كل الحلول الممكنة لكل المشكل أو الحاجة

- إجراء إحصاء شامل للإطلاع على وضعية المساجد.
- اختيار مجموعة من المساجد في كل ولاية كمرحلة أولى بغية حل المشكل بها.
- تعبئة الموارد المالية للمشروع
- التعاقد مع مؤسسات لإنجاز الخدمات في الآجال المحددة طبقا لدفتر الالتزامات المطلوبة.
- التعاون مع الشركاء لتعبئة الموارد المالية للمشروع.

2.3 وصف انسجام كل فكرة مع الأهداف العامة أو القطاعية

- العناية بالمساجد والقائمين عليها تندرج في صميم أهداف وأولويات القطاع.
- توفير الظروف الملائمة لتمكين المسجد من أداء رسالته.

3.3 أمثل طريقة لحل المشكل أو سد الحاجة
تعبئة الموارد المالية اللازمة لإنجاز الخدمات المطلوبة.

4.3 المشاريع قيد التنفيذ تحاول حل المشكل
لا تتوفر الوزارة حتى الآن على أي مشروع يعنى بتحسين وضعية المساجد من حيث الصيانة والتجهيز والنظافة.

5.3 إذا كانت الإجابة نعم، هل هذا المشروع المقترح أفضل من المشاريع الأخرى.
لا تتوفر الوزارة على مشروع في هذا المجال كما ذكرنا آنفا وتتطلع إلى اعتماد هذا المشروع لحل المشكل.

4 المضمون الأولي للمشروع

1.4 تقديم بشكل أولي لائحة الأشغال الأساسية للمشروع المستقبلي والسلع والخدمات التي يتوقع توفيرها

لائحة الأشغال الأساسية والتكاليف المالية للمشروع لسنوات : 2019 – 2020- 2021 (صيانة وتجهيز **150 مسجدا**)

- تجهيز (04) مرافق عمومية لكل مسجد = 600 مرفقا ×5000 أوقية جديدة = 3.000.000 أوقية جديدة
- تجهيز (06) حنفيات للوضوء = 900 حنفية× 3000 أوقية جديدة = 2700.000 أوقية جديدة
- تزويد سكن الإمام والمؤذن بالماء وتسديد مستحقاته : 150 مسجدا= 196000 أوقية
- نفقات الكهرباء لصالح 150 مسجدا:
- تكاليف الكهرباء لصالح 150 مسجدا: 144.000 أوقية جددية
- توفير مكيفات لصالح 150 مسجدا : 700مكيف × 800 أوقية ج = 560.000 أوقية ج
- توفير الأفرشة لصالح 150 مسجدا وملحقاته (المسجد، المحظرة، سكن الإمام):
100.000 × 150 مسجدا = 15.000.000 أوقية جديدة.
- تكلفة 150 عامل نظافة لصالح 150 مسجدا فترة المشروع = 12.600.000 أوقية جديدة
- توفير الصيانة لصالح 100 مسجدا : 20.000 × 100 مسجدا = 2.000.000 أوقية جديدة

منسقية المشروع:

- تأجير مقر للمشروع بنواكشوط : 20.000 × 36 شهرا = 720.000 أوقية جديدة
- تجهيز مقر المشروع : 150.000 أوقية جديدة
- تكاليف الماء والكهرباء : 3000 × 36 شهرا = 108000 أوقية جديدة
- التسيير الإداري للمشروع: 600.000 أوقية جديدة
- منسق المشروع: 30.000 × 36 شهرا = 1080000 أوقية جديدة
- أعضاء المشروع : 4 أعضاء = 80.000 × 36 شهرا = 2.880.000 أوقية جديدة
- الدراسات الفنية للمشروع: 200.000 أوقية جديدة
- عمال المشروع: 4 عمال = 40.000 × 36 = 1.440.000 أوقية جديدة .
- المتابعة والتقييم: 9 زيارات ميدانية × 150.000 = 1.350.000 أوقية جديدة
- تدشينات : 9 تدشينات × 400.000 = 3.600.000 أوقية جديدة .
- نفقات أخرى : 1.500.000 أوقية جديدة .

مجموع **لائحة الأشغال الأساسية والتكاليف المالية للمشروع = 4.885.600 أوقية جديدة**